

مبادئ الإقتصاد الكلي

[جذئية الإختبار الفصلي + الواجبات]

د . محمد عبد المطرب

الفصل الأول : مفاهيم اقتصادية أساسية. (Basic economic concepts).

عناصر المحاضرة :

سوف نتعرض في هذا الفصل إلى :

- مفهوم علم الاقتصاد – الاقتصاد التحليلي الكلي والاقتصاد التحليلي الجزئي ومقارنة بينهما .
- المشكلة (مشكلات عالمية)
- الاقتصاد الايجابي والاقتصاد المعياري .
- سمات علم الاقتصاد .
- ثلاثة أسئلة اقتصادية أساسية .
- الموارد الاقتصادية .
- النظرية الاقتصادية, السياسة الاقتصادية, النظام الاقتصادي .
- مجالات الاقتصاد الكلي.
- بعض المفاهيم الاقتصادية الكلية الهامة : السلع والخدمات الاقتصادية – عناصر الإنتاج (الموارد الاقتصادية) – الاقتصادية وكيفية التعرض لها بالحل – سوق السلع والخدمات وسوق الموارد الاقتصادية .
- المرونة وقياساتها .
- الفرصة البديلة والاختيار . (تكلفة الفرصة البديلة والندرة والاختيار) .
- منحى الإنتاج الممكن أو المتاح (منحنى إمكانيات الإنتاج) .
- مفهوم الدخل والثروة – التغيرات الحدية .

جميع دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها تواجه مشكلات ذات أسباب وتداعيات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة مثل:

البطالة ↔ التفاوت في توزيع الدخل

التضخم ↔ الفقر

الركود الاقتصادي ↔ الديون

التلوث البيئي ↔ الجرائم

والفكر الاقتصادي يطرح نظريات مختلفة وعديدة لتلك المشكلات تتفاوت في التفسير والحلول. ولعل هذا التفاوت في التفسير والحلول يعكس أحد اختلافات علم الاقتصاد كعلم اجتماعي عن العلوم الطبيعية .

تعريف علم الاقتصاد (definition of economics):

A. الاقتصاد هو ما يفعله الاقتصاديون (Economics is what economists do)

B. الاقتصاد هو علم اجتماعي يدرس طبيعة العلاقات التي تقوم بين الأفراد والمؤسسات في النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة

وبالأخص ما يتعلق بعمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك .
Studies the process of production ,distribution exchange and consumption

C. الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبيا لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والمجتمع اللانهائية (تعريف الفكر الكلاسيكي الحديث) .
Studies the efficient utilization of scarce economic resources to produce goods and services to fulfill unlimited human and social needs.

- هو احد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج (العمل, رأس المال, الموارد الطبيعية, التنظيم) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة.
- الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة, بهدف تحقيق أكبر قدر من حاجات المجتمع, أي الوصول إلى أعلى مستوى من رفاهية المجتمع .
- وهو بعبارة أخرى علم يهتم بدراسة الموارد المحدودة لتلبية حاجات غير محدودة

يوضح هذا التعريف حقيقتين هامتين هما :

- إن الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة وغير محدودة.
 - إن الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة.
 - وهاتان الحقيقتان هما أساس المشكلة الاقتصادية, ولولاها لما كانت دراسة علم الاقتصاد ذات أهمية كبرى .
- ينبع علم الاقتصاد المنهج التجريدي (Abstract) حيث يقوم على وضع الكثير من الفرضيات (Assumptions), والتعبير عن بعض العلاقات الاقتصادية بعلاقات رياضية ورسوم بيانية

هل علم الاقتصاد موضوعي (positive) أم معياري (normative) ؟

أقسام علم الاقتصاد:

* الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)

* الاقتصاد الجزئي (Microeconomics).

وينقسم منهجيا علم الاقتصاد إلى قسمين هما :

1- الاقتصاد الجزئي : وهو دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار , أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج

إذ يقوم بدراسة وتحليل سلوك وحدات اقتصادية فردية , كالمستهلك , العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما , المنتج والعوامل المحددة للكمية التي يقوم المنتج بإنتاجها وبيعها , المنشأة وسلوك المنشأة تجاه العمالة والتكاليف والإنتاج , توازن السوق وما إلى ذلك .

2- الاقتصاد الكلي : وهو دراسة الاقتصاد على مستوى حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي , والنتاج أو العرض الكلي , والمستوى العام للأسعار والتضخم , ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي , والتوازن في ميزانية الدولة والتوازن في ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية إذ يقوم الاقتصاد الكلي بالتركيز على دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي , والنتاج أو العرض الكلي , والمستوى العام للأسعار والتضخم , ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي .

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعين رئيسيين هما :

- التحليل الاقتصادي الجزئي

- التحليل الاقتصادي الكلي

الاقتصاد الجزئي (Micro-economics) يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد وهي عادة الفرد أو الأسرة (Household) والمنشأة (Firm) حيث يركز على سلوك المستهلك وبالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإفاق على مختلف السلع والخدمات . كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها . وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعة متجاهلا الوحدات الفردية وكثير من المشاكل التي تواجهها . وبالتركيز على الاقتصاد القومي في جملة . فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالنتاج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالنتاج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة .

الاقتصاد الايجابي (الموضوعي) <Positive Economics>

يدرس الظواهر الاقتصادية , ويضع نظريات لتفسيرها , ويستخدم التحليل الإحصائي لاختبار صحتها . أي إنه ذلك الذي يهتم بتفسير الظاهرة *what is? that is* ويصف النظريات والقوانين لتفسير ظاهرة الاقتصادية الملحوظة .

الاقتصاد المعياري Normative Economics

يقدم مقترحات أو سياسات حول ما يجب أن يكون عليه الحال , تعكس قيم ومعتقدات واضع تلك الاقتراحات , ولذلك فهي غير قابلة للاختبار أو الحكم على صحتها وعدم صحتها .

العلاقة المتبادلة بينهما :

يستتير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي تتوصل لها الدراسات في مجال الاقتصاد الإيجابي , ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة .

أمثلة على الاقتصاد الايجابي والاقتصاد المعياري :

لو قلنا : "إذا ارتفع سعر السلعة فإن كمية ما يشتريه الأفراد ستخفض" فنحن نتناول الاقتصاد الإيجابي , حيث يصف حقيقة أو نظرية اقتصادية معينة .

ولكن إذا أضفنا لما سبق عبارة : "وعليه أن لا نسمح بارتفاع الأسعار" نكون قد دخلنا إلى الاقتصاد المعياري , والذي يقدم حكما أو توجيها لما يجب أن يكون .

مثال آخر , إذا قلنا أن فرض الضرائب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الاستهلاك , فهنا نقرر ظاهرة اقتصادية ما ويدخل ذلك في مجال الاقتصاد الايجابي

أما إذا قلنا يجب فرض ضرائب لتحقيق العدالة في توزيع الدخل , فهنا نصدر حكم وتوجيها لما يجب أن يكون , وهذا يدخل في مجال الاقتصاد المعياري .

سمات علم الاقتصاد:

- علم الاقتصاد مصطلحاته ولغته الخاصة به , كالمنفعة والمرونة والطلب والتضخم وتكلفة الفرص البديلة وغيرها من المصطلحات .
- يعتمد علم الاقتصاد في دراسته على المنهج العلمي المتبع في باقي العلوم البحتة , من حيث المشاهدة ثم وضع النظريات المفسرة للعلاقات بين المتغيرات .

- الاقتصاد ليس علما تجريبي . وإنما يعتمد على البيانات الفعلية المستمدة من سلاسل زمنية أو مسوحات مقطعية من عينات تمثل أفراد أو منشآت في مجتمع معين .
- يعتمد الاقتصاديون على تجريد الواقع عند وضع النظريات , فيركز الباحث على تأثير عامل معين بينما يفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة

ثلاثة أسئلة اقتصادية أساسية:

1- ماذا يجب أن ننتج , وبأي كمية :

يتعلق هذا السؤال مباشرة باختيار السلع والخدمات وتحديد الكميات المطلوب إنتاجها من كل منها ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفرادها , بل عليه القيام موازنة واختيار لأفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة .
وتتم الإجابة عن هذا السؤال في الاقتصادات الحرة عن طريق آلية السعر (الطلب والعرض).

2- ماهي الطريقة المثلى للإنتاج ؟

ينصب هذا السؤال على اختيار تقنية الإنتاج المثلى , أي الأكثر كفاءة , التي يمكن بها الإنتاج بأقل تكلفة الوحدة. وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن , وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.

3- كيف يتم توزيع الإنتاج ؟

ينصب هذا السؤال على مدى عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وكيفية تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة . وعدالة التوزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة , إنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها .

المشكلة الاقتصادية :

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أن الموارد الاقتصادية محدودة مع مقارنتها بالحاجات غير محدودة للمجتمعات البشرية , وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity).

الموارد الاقتصادية :

يقصد بالموارد الاقتصادية (Economic Resources) جميع العناصر الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات والتي تعرف بعناصر الإنتاج أو المدخلات وتشمل :

1- **العمل :** القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية (رأس المال البشري) ويتمثل عائد العمل في الأجر

2- **الأرض :** جميع الموارد الطبيعية سواء تواجدت على سطح الأرض أو في باطنها كالأنهار والغابات والمعادن والمياه الجوفية والأراضي الزراعية وغيرها والتي تساهم في إنتاج السلع والخدمات, ويتمثل في عائد الأرض في الربح

3- **رأس المال :** موارد من صنع الإنسان تستخدم في إنتاج سلع أخرى كالآلات والمعدات والمباني (رأس المال الحقيقي), ويتمثل عائد رأس المال في سعر الفائدة .

4- **التنظيم :** ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والإقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات, والمنظم هو الذي يقوم بعملية تنظيم الإنتاج ويتحمل المخاطر ويتمثل في عائد المنظم في الأرباح

النظرية الاقتصادية , السياسة الاقتصادية , والنظام الاقتصادي :

- **النظرية الاقتصادية Economic Theory :** هي مجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة والتي تكون بمثابة المرشد في اتخاذ القرارات وذلك في ظل مجموعة من الظروف . وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين رئيسيين هما : النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية .
- **السياسة الاقتصادية Economic Policy :** تتمثل السياسة الاقتصادية في اتخاذ قرارات اقتصادية معينة في ظل ظروف معينة لعلاج المشاكل الاقتصادية وتحقيق الأهداف (مثل استقرار الأسعار, زيادة مستوى التشغيل)
- **النظام الاقتصادي Economic system :** يقصد به مجموعة من المبادئ والقواعد المنظمة التي تحكم حركة النشاط الاقتصادي وتحديد نوعه ومستواه. ورغم تعدد النظم الاقتصادية التي ظهرت على مر العصور, فإنه يمكن أن نفرق بين نظامين أساسيين: نظام يرتكز على آليات السوق Market Economy النظام الاقتصادي الرأسمالي , ونظام يعتمد على ملكية الدولة لكافة وسائل الإنتاج (النظام الاقتصادي الاشتراكي)

مجالات الاقتصاد الكلي :

يهتم الاقتصاد الكلي بالتركيز على الاقتصاد القومي في مجموعة , ويمكننا تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي (محل دراستنا) في النقاط التالية :

- 1- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة , الدخل القومي والعمالة , المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور
- 2- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي , ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات , وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني .
- 3- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها , كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات
- 4- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ,

بعض المفاهيم الاقتصادية الكلية الهامة:

الطلب الكلي والعرض الكلي :

- الطلب الكلي Aggregate Demand هو "إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين" أما العرض الكلي Aggregate Supply فهو "مجموعه من السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة"
- ويتحقق التوازن Equilibrium في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي .
 - فإذا ما حدث وزاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظيف الكامل أدى ذلك إلى حدوث تضخم Inflation . أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظيف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور ما يعرف بالركود . Depression
 - الناتج المحلي , الدخل المحلي , والإنفاق الكلي :
 - الناتج المحلي : هو "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية هي في الغالب سنة"
 - الدخل المحلي : هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة"
 - الإنفاق الكلي : هو عبارة عن "الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد" والمتمثلة في :
 - * القطاع العائلي (قطاع المستهلكين)
 - * قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي)
 - * القطاع الحكومي
 - * قطاع العالم الخارجي
 - التدفق والرصيد :
 - التدفق (Flow) : هو عبارة عن كمية لا يمكن قياسها الا خلال فترة زمنية معينة , فهو عبارة عن تغير خلال فتره زمنية معينة (الاستهلاك, الادخار, الاستثمار, الناتج المحلي الاجمالي,....)
 - الرصيد (Stock) : هو عبارة عن كمية ثابتة في لحظة زمنية معينة . مثل المخزون السلعي , رصيد العقارات والاموال,.....)

بعض المفاهيم الاقتصادية :

النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية .

- الطلب الكلي والعرض الكلي: الطلب الكلي هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين "أما العرض الكلي فهو" مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة" ويتحقق التوازن Equilibrium في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.
- التدفق والرصيد: التدفق (التيار) عبارة عن "التغير خلال فترة زمنية معينة" أما الرصيد (Stock) فهو "كمية ثابتة في لحظة معينة" وعلى ذلك فإن الدخل , الناتج, الإنفاق والاستهلاك وغير ذلك كلها متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات أو التيارات , أما الثروة ورأس المال ومستوى التوظيف عبارة عن أرصدة يمكن تحديدها في لحظة معينة.
- الدخل والثروة: الدخل (Income) هو "تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد" أما الثروة (Wealth) فهي "رصيد الفرد في لحظة معينة"
- الدخل والثروة:

- الدخل (Income): هو تدفق نقدي يتسبب في حدوث قوة شرائية لدى الفرد , فهو تغيير خلال فترة زمنية كالدخل الشهري أو السنوي
- الثروة (Wealth): رصيد في لحظة معينة وتمثل رصيда من السلع المادية وغير المادية في لحظة معينة . مثل العقارات والأموال التي يمتلكها شخص ما في لحظة زمنية
- العلاقة بين الدخل والثروة واضحة حيث أن الثروة وهي الرصيد تعمل على تدفق الدخل . فالآلة التي تدخل ضمن الرصيد تدر دخلا والمنزل يعد رصيذا يدر دخلا وتراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الثروة وهكذا.

النظم الاقتصادية Economic systems

- 1- النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق) Capitalist System (market economy) سيادة الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج ، سيادة آلية السوق في تحديد الإنتاج والأسعار
- 2- النظام الاشتراكي (الاقتصاد المخطط) Socialist System (planned economy) سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج ، سيادة دور الدولة وجهاز التخطيط في اتخاذ القرارات الاقتصادية مثل الإنتاج والتوظيف والتوزيع ، سيادة مبدأ المصلحة العامة .
- 3- النظام المختلط Mixed economies
- 4- النظام الاقتصادي الإسلامي : مجموعة المبادئ الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته

أركان النظام الاقتصادي الإسلامي:

الركن الأول : الملكية

- 1- الملكية الخاصة : التي يختص الفرد بتملكها دون غيره
 - 2- الملكية العام: هي الملك المشاع لأفراد المجتمع
 - 3- ملكية الدولة: ملكية تختص بها الدولة لمصلحه المجتمع
- #### الركن الثاني : الحرية الاقتصادية المقيدة
- 1- الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً:
 - 2- الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع
 - 3- الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر مصلحته لمصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين ندرة الموارد الاقتصادية من جهة وافتراس لا محدودية الحاجات البشرية والمجتمعية تحتم ضرورة.

الاختيار والتضحية (تكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost).

هذه الفكرة يوضحها عرض منحنى إمكانات الإنتاج.

منحنى إمكانات الإنتاج : (Production Possibilities Curve)

بافتراض اقتصاد دولة ما لديها حجم معين من الموارد الاقتصادية وخبرة إدارية وتقنية لإنتاج حجم معين من السلع والخدمات . بشكل أكثر تحديدا لنفترض التالي :

- 1- حجم ثابت من الموارد الاقتصادية: Fixed economic resources
- 2- ثبات مستوى التقنية Fixed technology
- 3- التشغيل (التوظيف) الكامل لجميع الموارد المتاحة. Full employment
- 4- وفي المثال هنا سيضاف الافتراض التالي:
وجود خيارات من السلع المنتجة فقط Two choices of goods to produce
المثال :

Production possibilities	Consumer goods/units	Capital goods/units
A	14	0
B	12	1
C	9	2
D	5	3
E	0	4

المشكلة الاقتصادية

سبق أن ذكرنا ان المشكلة الاقتصادية تتمثل في عدم كفاية الموارد المتاحة لمجتمع ما لتلبية احتياجات أفراد المجتمع
عناصر المشكلة الاقتصادية :

- 1- تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها
- 2- موارد وإمكانات محدودة نسبياً

وتتمثل أهم أسباب المشكلة الاقتصادية في :

- 1- الندرة : ويقصد بها الندرة النسبية عند الاقتصاديون وليس الندرة المطلقة، وهي عبارة عن معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها
- 2- الاختيار : الاختيار هو القيام بالانتقاء من البدائل المحدودة. ينجم عن الاختيار التضحية بمقدار من السلعة للحصول على قدر معين من سلعة أخرى

وفي ضل المشكلة الاقتصادية لابد لكل مجتمع أن يقرر أمرين :

- 1- اختيار الحاجات التي سيتم إشباعها .
- 2- الاستغلال الأمثل للموارد والاختيار بين الاستخدامات البديلة لها بحيث يمكن استخدامها لإنتاج أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية
منحنى إمكانيات الإنتاج :

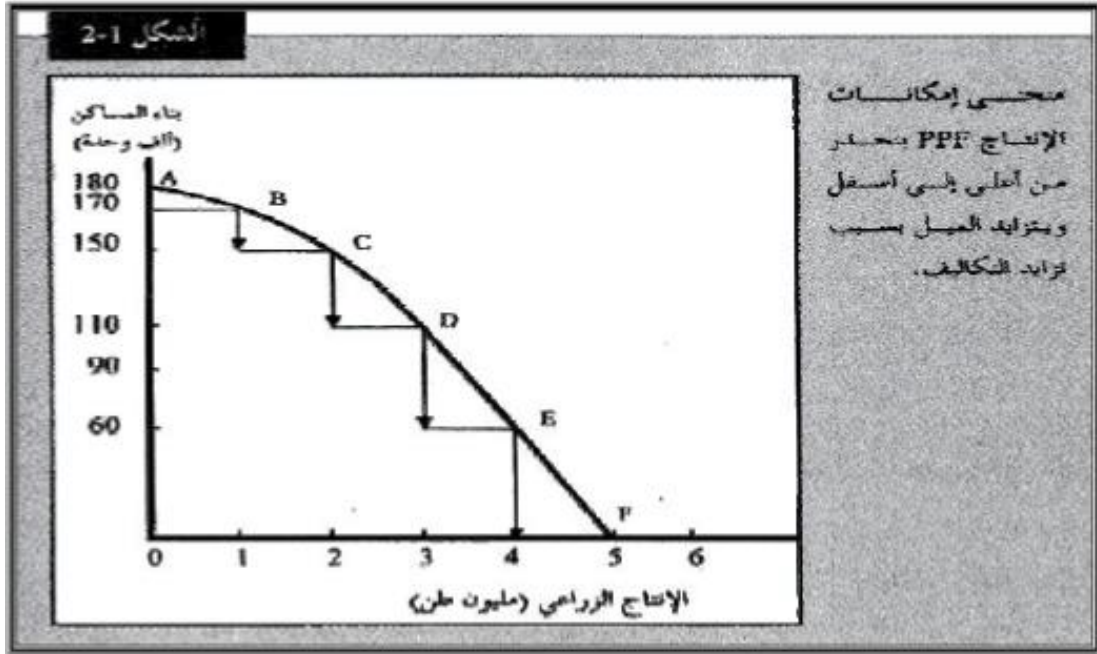
يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج من أسوأ وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة في الاقتصاد .

الفرضيات :

- 1- أن هناك كميات محدودة من الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تدخل في أكثر من استخدام.
- 2- أن المعرفة الفنية أو التقنية ثابتة في المدى القصير.
- 3- أن المجتمع ينتج سلعتين أو مجموعتين من السلع مثل الإنتاج الزراعي وإنتاج المساكن
- 4- أن الاقتصاد يوظف جميع موارده توظيفاً "كاملاً"
على ضوء الفرضيات السابقة كيف يتخذ المجتمع قراراته
الموارد المحدودة تعني إنتاج سلع محدودة مما يحتم اختيار الكميات من الإنتاج الزراعي وإنتاج المساكن، ولكن لأن الموارد محدودة وموظفة توظيفاً "كاملاً" فإن أي زيادة في الإنتاج الزراعي تتطلب بالضرورة تخفيض عدد المساكن والعكس صحيح.

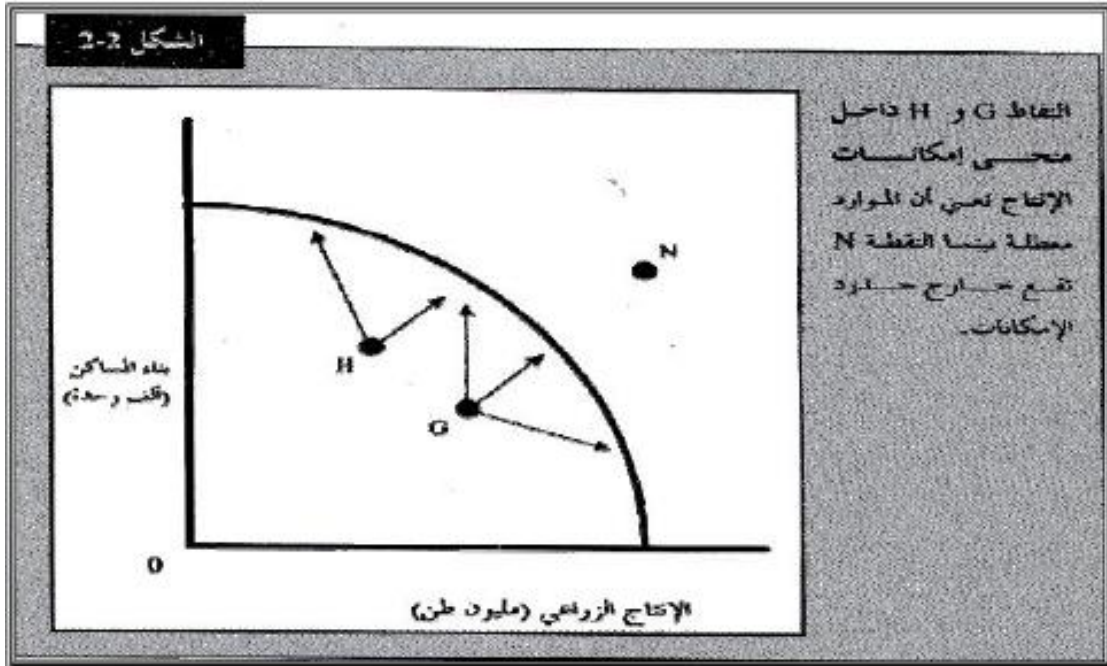
الإمكانات المتاحة للمجتمع الذي يستخدم موارده استخداماً تاماً

الخيارات	الإنتاج الزراعي مليون طن	إنتاج المساكن ألف وحدة سكنية	عدد المساكن التي يتم التخلي عنها مقابل الحصول على مليون طن إنتاج زراعي
A	0	180	-
B	1	170	10
C	2	150	20
D	3	110	40
E	4	60	50
F	5	0	60



خصائص منحنى إمكانيات الإنتاج:

يظهر منحنى إمكانيات الإنتاج أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع من السلع والخدمات .
تجدر الملاحظة هنا أنه وباستخدام الطاقة الإنتاجية القصوى للاقتصاد، أي باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر، فإن أقصى كمية يمكن إنتاجها، هي تلك النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج كالنقاط (A,B,C,D,E,F).
أما النقاط الواقعة داخل المنحنى كالنقطة (H,G) في الشكل رقم (2.2)، فهي نقاط إنتاجية غير مثلى، حيث تتميز بعدم الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية.
إن الإنتاج دون الإمكانيات يعني أن بعض الموارد معطلة أو غير مستغلة أفضل استغلال .
أي نقطة خارج منحنى إمكانيات الإنتاج (النقطة N) على شكل لا يمكن الوصول إليها إلا بزيادة الموارد أو تطوير استخداماتها .



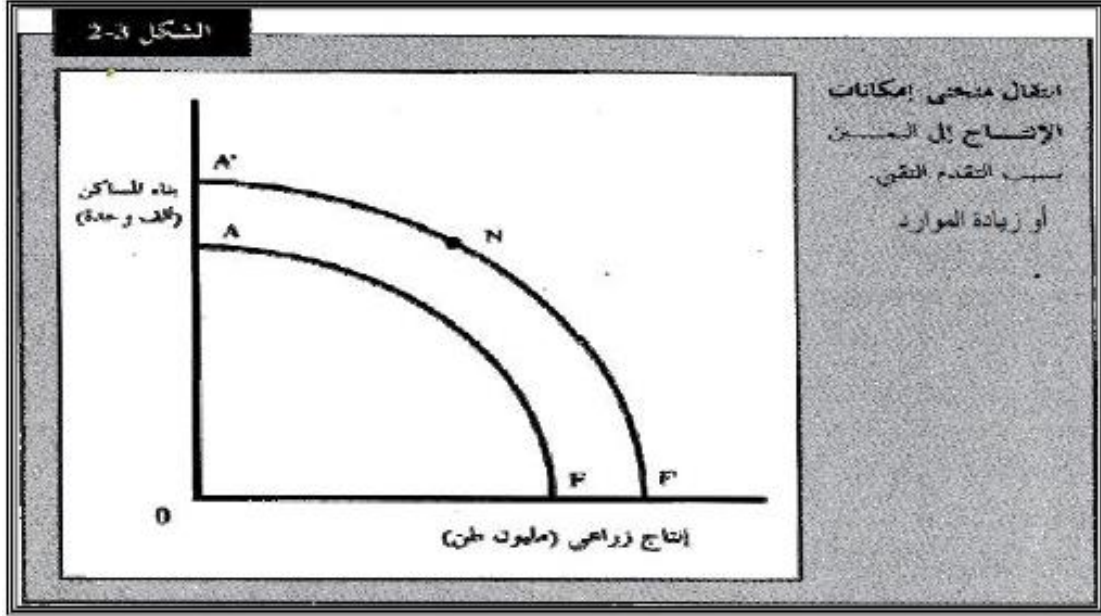
- أما النقطة N خارج إمكانيات الإنتاج فإن الوصول إليها مرهون بزيادة الإمكانيات الإنتاجية للمجتمع. وزيادة الإمكانيات الإنتاجية يأتي من مصدرين أساسيين :
1- زيادة الموارد الاقتصادية.

2- تقدم تقني (تكنولوجي) يساعد على إيجاد طرق إنتاجية أفضل أي زيادة في الموارد الاقتصادية أو حدوث تطور تكنولوجي تؤدي إلى زيادة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة للمجتمع وبالتالي انتقال المنحنى إلى الخارج

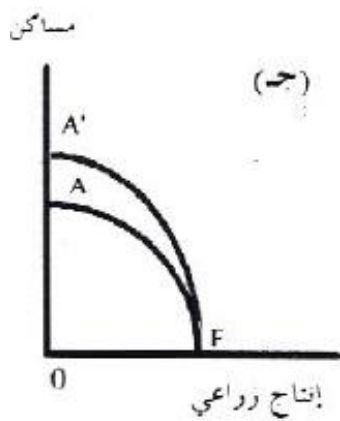
انتقال منحنى امكانيات الانتاج (النمو الاقتصادي):

ينتقل إلى اليمين إذا زادت إمكانيات إنتاج المجمع والعكس صحيح ويكون ذلك لسببين هما:

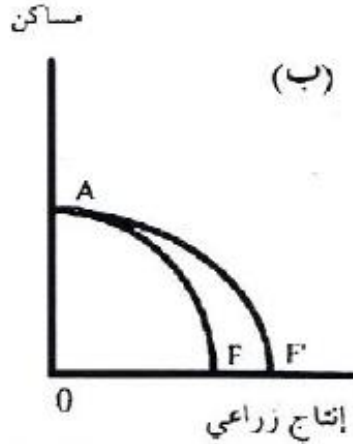
- 1- زيادة الموارد الاقتصادية في المجتمع عن طريق اكتشاف موارد طبيعية جديدة مثل (الحقول البترولية)
 - 2- التقدم التقني أي التطور الفني الذي يؤدي إلى تطور طرق الإنتاج ومن ثم ارتفاع الإنتاجية .
- ويكون انتقاله إما بشكل موازي أو بشكل غير موازي.



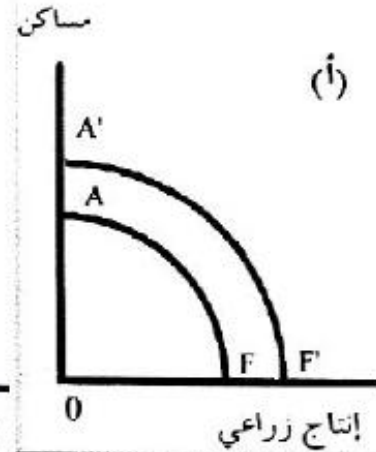
أشكال التقدم التقني أو زيادة الموارد وأثره على إمكانيات الإنتاج



• زيادة الموارد في قطاع المساكن فقط.
• حدوث تطور تكنولوجي في قطاع إنتاج المساكن.



• زيادة الموارد في قطاع الزراعة فقط.
• حدوث تطور تكنولوجي في القطاع الزراعي.



• زيادة الموارد في كل من قطاع الزراعة وإنتاج المساكن
• حدوث تطور تكنولوجي في كلا القطاعين.

تمارين : أختار الإجابة الصحيحة مما يلي

- 1- إذا فرض أن دولة ما ممثلة بنقطة داخل منحنى إمكانيات الإنتاج، فإن هذا يعني:
- أ- أنها تستخدم جميع مواردها بكفاءة
 - ب- أنها تعاني من وجود بطالة
 - ت- أنها ليست لديها مشكلة ندرة الموارد
 - ث- كل ما سبق

2- إذا أعطيت البيانات التالية عن مجتمع ما :

خيارات الإنتاج المتاحة	إنتاج عسكري بألف طن	إنتاج زراعي بألف وحدة
أ	0	35
ب	1	33
ج	2	25
د	3	15
هـ	4	0

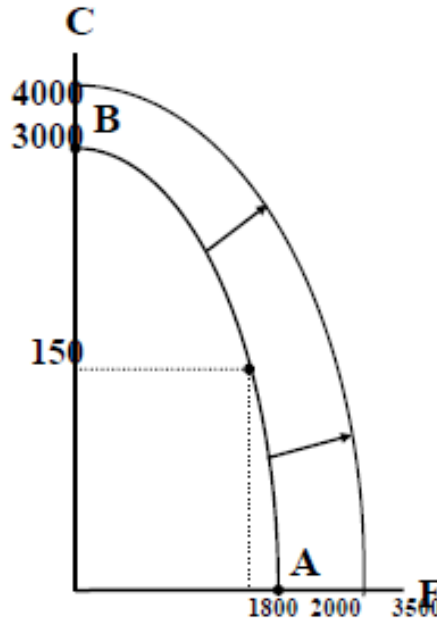
• والمطلوب

- 1 - ارسم منحنى إمكانيات الإنتاج لهذا المجتمع؟
- 2 - وضح على الرسم ماذا يحدث إذا زادت الموارد الاقتصادية الموجهة للقطاع العسكري وبقي الزراعي كما هو؟
- 3 - إذا حدث تقدم تكنولوجي في الإنتاج الزراعي فقط ماذا سيحدث مع التوضيح بالرسم؟
- 4 - إذا كان هذا المجتمع ينتج 2 وحدة من الإنتاج الزراعي مع 15 وحدة من الإنتاج العسكري، وضح هذه الحالة على الرسم، وما هو تفسيرك الاقتصادي لها؟

النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في الناتج القومي الحقيقي من سنة إلى أخرى، كما نلاحظ أن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

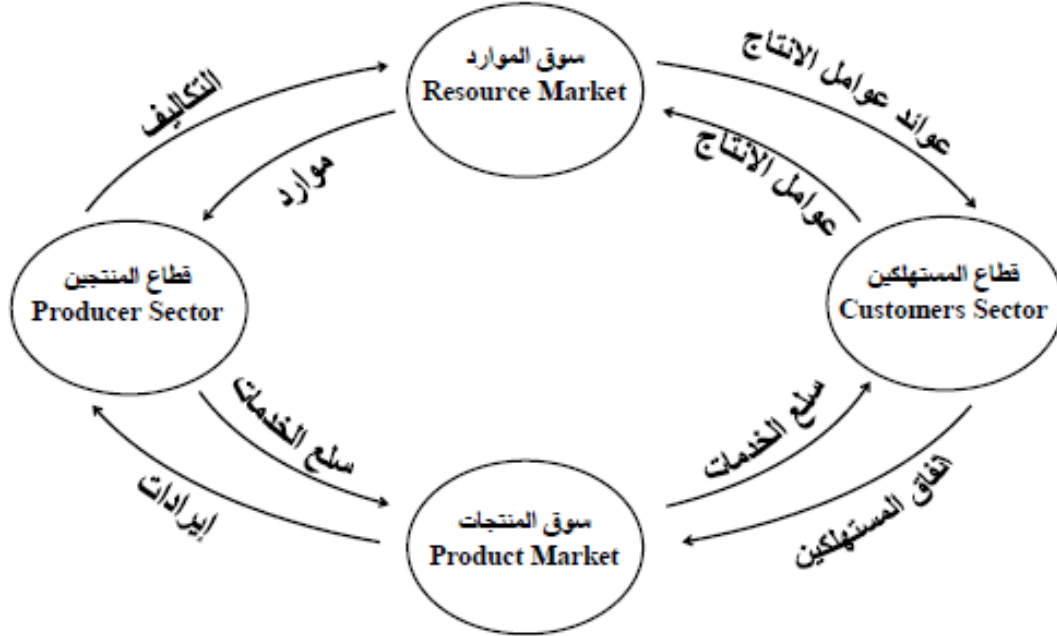
- * تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي
 - * التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج
- ويظهر النمو الاقتصادي بانيابا بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في الشكل (1-1)



الشكل (1-1): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو بالتقدم التقني.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل :

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة. ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قاطعين، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من الشكل (2-1)



الشكل (2-3): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإتفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

دور القطاع الحكومي :

يتمثل دور الحكومة في تأثير كل من الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها في مختلف المجالات

حالة السلع والخدمات العامة : السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعيا ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها.

حالة التأثيرات الخارجية : هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية نافعة كما في حالة التعليم وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي.

حالة الاحتكار الطبيعي : وهي حالة انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج.

الموارد الاقتصادية :

تشمل الموارد الاقتصادية جميع مستلزمات عملية الإنتاج، وهي:

- الأرض : جميع الموارد الطبيعية
- العمل : القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية
- رأس المال : موارد من صنع الإنسان كالآلات والمعدات والمباني
- التنظيم : ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.

السياسات الاقتصادية :

تتمثل السياسة الاقتصادية في استخدام مجموعة من الأدوات، يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصاديه معينة .

العلاقة بين أهداف و وسائل السياسة الاقتصادية :

يجب أن يكون هناك تطابق وتناسق ما بين أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية، فهدف محاربة الفقر - مثلا- لابد له من سياسات لتوفير فرص العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال وهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي يحتاج إلى سياسات لتحفيز الاستثمار الحقيقي والاستثمار في البحوث والتطوير

الرسم البياني :



بناء على الفرضيات أعلاه فإن ملاحظات:

- 1- جميع النقاط على المنحنى تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه أي تمثل ما يعرف بوضع التوظيف الكامل Full employment . هذا المنحنى الافتراضي يسمى منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possibilities Curve Frontier .
- 2- الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى يعني زيادة الإنتاج من إحدى السلع مقابل خفض الإنتاج من السلعة الأخرى .
- 3- إن مقدار ما يضحي به من سلعة مل للحصول على مقدار أكبر من سلعة أخرى يعرف بتكلفة الفرصة البديلة

Opportunity cost

التساؤلات الاقتصادية الرئيسية :

- 1- ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ ولمن ننتج ؟
- 2- مدى الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية؟ هل هناك بطالة Unemployment؟
- 3- مدى قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات؟ وعلى رفع معدل النمو الاقتصادي Economic growth؟
- 4- مدى ثبات القوى الشرائية؟ مدى القدرة على الحد من التضخم Inflation؟
- 5- مدى العدالة في توزيع الدخل والثروة Income and wealth، ورفع المستوى المعيشي Standards of living؟
- 6- مدى القدرة على تحقيق درجة أعلى من التنمية الاقتصادية Economic development؟
- 7- مدى القدرة على تحقيق درجة أعلى من التنمية المستدامة Sustainable development؟

الطرح السابق يغطي من الصفحة رقم 1 إلى الصفحة رقم 65 بالكتاب المقرر (مبادئ الاقتصاد الكلي، للدكتور فايز إبراهيم الحبيب) ، الفصل الأول (مفاهيم أساسية) ، أيضا أضيف ملحق عن مفهوم المرونة والتوازن ما يبين العرض والطلب تمت دراسته بمبادئ الاقتصاد الجزئي لتكتمل الفائدة من طرح فصل المفاهيم الأساسية يسمى (بملحق لدراسة المفاهيم الأساسية لمبادئ الاقتصاد الكلي توازن العرض والطلب والمرونة وعلاقتها بالإيرادات)

ملحق لدراسة المفاهيم الأساسية لمبادئ الاقتصاد الكلي
توازن العرض والطلب والمرونة وعلاقتها بالإيرادات

مرونة الطلب والعرض :

أن متخذي القرار في منشآت الأعمال يحتاجون لمعرفة العلاقة بين التغير في الأسعار وانعكاسها على الكمية المطلوبة والمعروضة (قياس مقدار التغير المتوقع في الكمية المطلوبة أو المعروضة نتيجة لتغير في السعر بنسبة معينة) هذا المقياس هو ما يعرف في النظرية الاقتصادية بالمرونة.

المرونة السعرية للطلب :

يحتاج الاقتصاديون إلى معيار لقياس استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب ثابتة. المقياس الأمثل لاستجابة الطلب للتغير في السعر هو المرونة السعرية للطلب (Of Demand The Price Elasticity) التي يتم حسابها بالاعتماد على النسبة المئوية لكل من الكمية والسعر، فمن المعلوم أن النسب لا تتأثر بوحدات القياس.

قياس المرونة السعرية للطلب :

هي مقياس لدرجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر عند ثباتت العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب، وهي مقياس محايد بالنسبة لوحدات القياس.

وتقاس المرونة السعرية للطلب باستخدام صيغ مختلفة تعتمد على المعلومة المعطاة، منها الصيغة التالية :

$$E_p = \frac{\text{التغير النسبي في السعر}}{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}$$

التغير النسبي في السعر

$$E_p = \frac{\frac{\% \Delta Q}{\% \Delta P}}$$

مثال :

إذا أدى انخفاض سعر البرتقال بنسبة 50% إلى زيادة الكمية المطلوبة منه بنسبة 10%، احسب المرونة السعرية للطلب على البرتقال.

الحل :

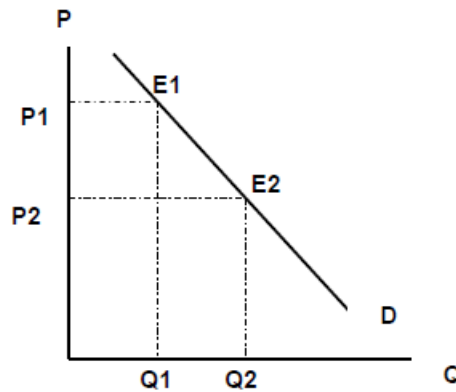
$$E_p = \frac{\% \Delta Q}{\% \Delta P} = -\frac{10}{50} = -0.2$$

وتعني هذه النتيجة أن كل 1% زيادة (نقصان) في السعر تؤدي إلى نقصان (زيادة) بنسبة 0.2% في الكمية المطلوبة. المرونة السعرية للطلب دائما ذات قيمة سالبة وذلك بسبب العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

المرونة السعرية للقوس :

في حالة المرونة السعرية بين نقطتين على منحنى الطلب تحسب المرونة عند النقطة المنصفة للمسافة بين النقطتين على منحنى الطلب. فإذا انخفض سعر السلعة من (P1) إلى (P2) وزادت الكمية المطلوبة نتيجة لذلك من (Q1) إلى (Q2) يمكن حساب مرونة القوس بين النقطتين (E1) و (E2) باستخدام المعادلة التالية:

$$E_p = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1 + P_2}{Q_2 + Q_1}$$



مثال :

إذا أدت زيادة سعر اللحم من 15 ريال للكيلو إلى 20 ريال للكيلو إلى نقصان الكمية المطلوبة من 25 طن إلى 10 أطنان في مدينة ما، احسب مرونة الطلب السعرية بين هاتين النقطتين.

الحل :

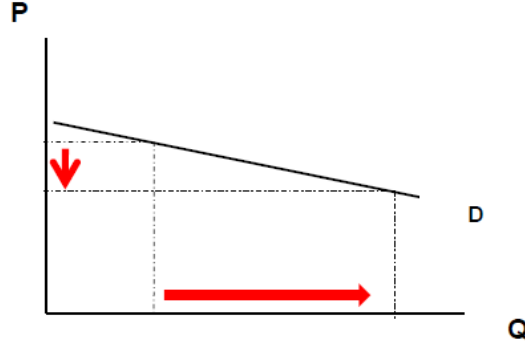
$$E_p = \frac{10 - 25}{20 - 15} \times \frac{15 + 20}{25 + 10} = \frac{-15}{5} \times \frac{35}{35} = -3$$

أنواع مرونة الطلب السعرية :

- الطلب المرن :

وهي الحالة التي يكون فيها التغير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي في السعر وهذا يعني أن الكمية المطلوبة حساسة وتستجيب كثيراً للتغير في السعر وفي هذه الحالة يكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح.

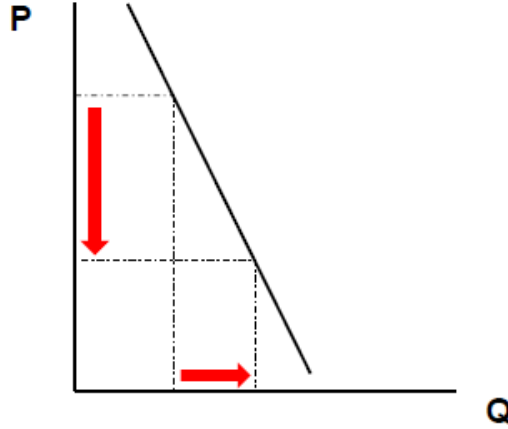
وهندسياً يميل منحنى الطلب المرن إلى أن يكاد يوازي محور الكميات (المحور السيني).



- الطلب غير المرن :

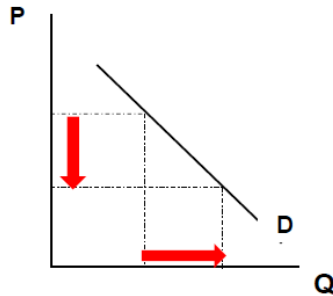
وهي الحالة التي يكون فيها التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر وهذا يعني أن الكمية المطلوبة غير حساسة ولا تستجيب كثيراً للتغير الذي قد يطرأ على سعر السلعة وفي هذه الحالة يكون معامل المرونة أقل من الواحد.

هندسياً يأخذ منحنى الطلب شكلاً قائماً يقترب من موازية محور الأسعار (المحور الصادي).



- الطلب أحادي المرونة :

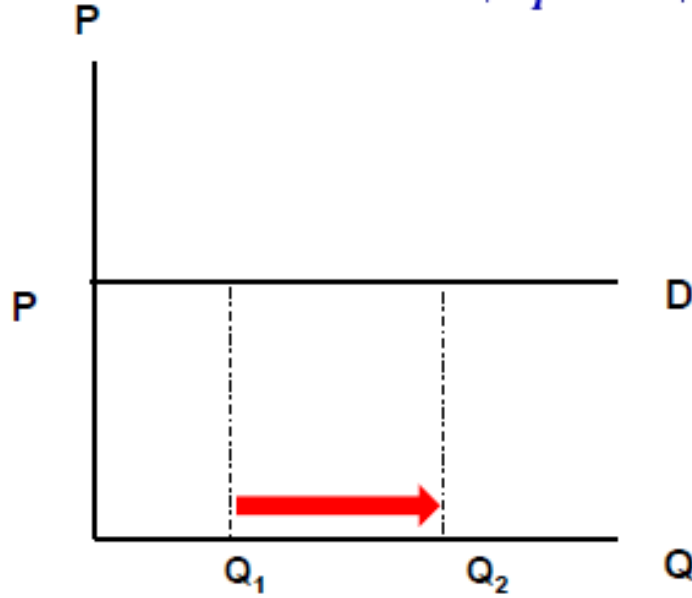
وهي الحالة التي يكون التغير في الكمية المطلوبة بنفس نسبة التغير في السعر وبصفة عامة يعد الطلب على السلعة أحادي المرونة عندما يكون معامل المرونة مساوياً للواحد الصحيح ($E_p=1$) هندسياً يتخذ منحنى الطلب للسلع متكافئة المرونة (أحادية المرونة) شكلاً يتوسط محوري الكمية والسعر.



- الطلب تام (لانهاية) المرونة :

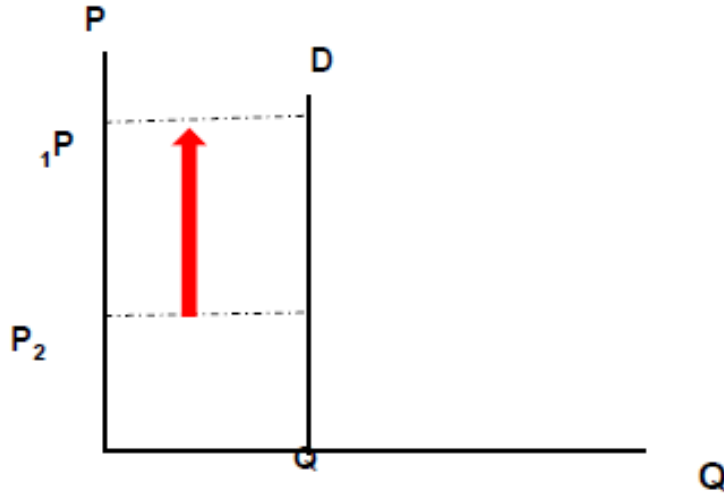
وهي الحالة التي تكون فيها الكمية المطلوبة لا نهائية عند سعر معين أي أن الكمية المطلوبة تتغير بأي نسبة بينما السعر ثابت. وهذا يعني أن الكمية المطلوبة حساسة بدرجة غير محدودة بحيث أن زيادة السعر ولو بنسبة ضئيلة جدا ستؤدي إلى عدم طلب أي كمية

هندسيا يكون منحنى الطلب تام المرونة موازيا للمحور السيني محور الكميات وفي هذه الحالة يكون معامل المرونة مساويا للما لا نهاية ($E_p = \infty$).



- الطلب عديم المرونة :

وهي الحالة التي تكون فيها الكمية المطلوبة ثابتة ومحددة بغض النظر عن السعر والذي يمكن أن يتغير بأي نسبة. في حالة الطلب عديم المرونة يكون معامل المرونة مساويا للصفر ($E_p=0$) أي أن الكمية المطلوبة لا تستجيب إطلاقا لأي تغير في سعر السلعة. هندسيا يظهر منحنى الطلب عديم المرونة موازيا للمحور الصادي (محور الأسعار).



العوامل المحددة للمرونة السعرية للطلب :

1- وفرة البدائل القريبية :

يستجيب المستهلكون لارتفاع سعر السلعة بالتحول إلى أقرب السلع البديلة لها. فنجد أن الطلب على السلع ذات البدائل الكثيرة تكون مرونتها السعرية عالية. (مثل منتجات الألبان والعصائر) بينما الطلب على السلع قليلة البدائل يكون قليل المرونة. (مثل الطلب على الأدوية والبتترول) بسبب قلة بدائل هذه السلع.

2- أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك :

أن الطلب على السلع الضرورية للمستهلك عادة ما يكون ذو مرونة منخفضة مثال لذلك طلبه على الماء والأدوية، بينما طلبه على السلع الكمالية كالحلي الذهبية والعطور ذو مرونة عالية بسبب إمكانية الاستغناء عن طلبها الكلية .

3- نسبة ما ينفق من الدخل على السلعة :

يلاحظ أن مرونة الطلب على السلع التي ينفق عليها المستهلك نسبة كبيرة من دخلة تكون مرتفعة المرونة، فالزيادة في إيجارات المساكن، وإن كانت بنسبة قليلة تمثل جزء لا يستهان به من دخل الأسرة الأمر الذي يدفع المستهلك للبحث عن البدائل بينما تقل مرونة الطلب السعرية للسلع التي ينفق عليها المستهلك نسبة قليلة من دخلة كالمح.

4- طول فترة الاستجابة :

أن عملية استبدال سلعة بأخرى تسبقها عملية البحث عن البدائل وجمع المعلومات عن تغيرات الأسعار النسبية، واقتناع المستهلك بضرورة تغيير نمط استهلاكه، وجميعها تحتاج إلى بعض الوقت لإتمامها. لذا كان الوقت من أهم العوامل المؤثرة في المرونة السعرية للطلب. تكون المرونة في الفترة الزمنية الضيقة منخفضة للغاية لأن معظم المستهلكين لا يجدون الوقت الكافي للبحث عن بدائل ثم تبدأ مرونة الطلب في التزايد مع مرور الوقت.

للطلب الدخلية المرونة

تقيس المرونة الدخلية للطلب مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل. يمكن قياس المرونة الدخلية للطلب باستخدام الصيغة العامة التالية:

$$E_I = \frac{\% \Delta Q^d}{\% \Delta I}$$

مثال :

إذا كان من المتوقع أن يزيد متوسط دخل الفرد بنسبة 10% في العام المقبل. وعلمت أن مرونة الطلب الدخلية على اللحوم 0.75، احسب الزيادة المتوقعة في الطلب على اللحوم في العام المقبل .

الحل :

$$0.75 = \frac{\% \Delta Q^d}{10}$$

$$\Delta Q = 0,75 \times 10 = 7.5\%$$

والمرونة الدخلية للطلب تكون موجبة في حالة السلع الاعتيادية نتيجة للعلاقة الموجبة بين الدخل والكمية المطلوبة من هذه السلع، وتكون المرونة الدخلية سالبة في حالة السلع الدنيا أو الرديئة نتيجة للعلاقة السالبة بين الدخل والكمية المطلوبة من تلك السلع. أما عن قيمة المرونة فهي كما يلي:

- للسلع الدنيا أو الرديئة : $E_I < 0$

- للسلع الضرورية: $0 < E_I < 1$

- للسلع الكمالية : $E_I > 1$

المرونة السعرية التقاطعية للطلب :

تستخدم المرونة السعرية التقاطعية لقياس استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في سعر سلعة بديلة (بإشارة +ve) أو مكملتها لها (بإشارة -ve) مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

$$E_{q_x, p_y} = \frac{\% \Delta Q_x}{\% \Delta P_y} = \frac{\Delta Q_x}{\Delta P_y} \times \frac{P_y}{Q_x}$$

المرونة السعرية للعرض :

تقيس المرونة السعرية للعرض استجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة للتغير في سعرها، عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في العرض ثابتة

$$E_p = \frac{\% \Delta Q^s}{\% \Delta P} = \frac{\Delta Q^s}{\Delta P} \times \frac{P}{Q^s}$$

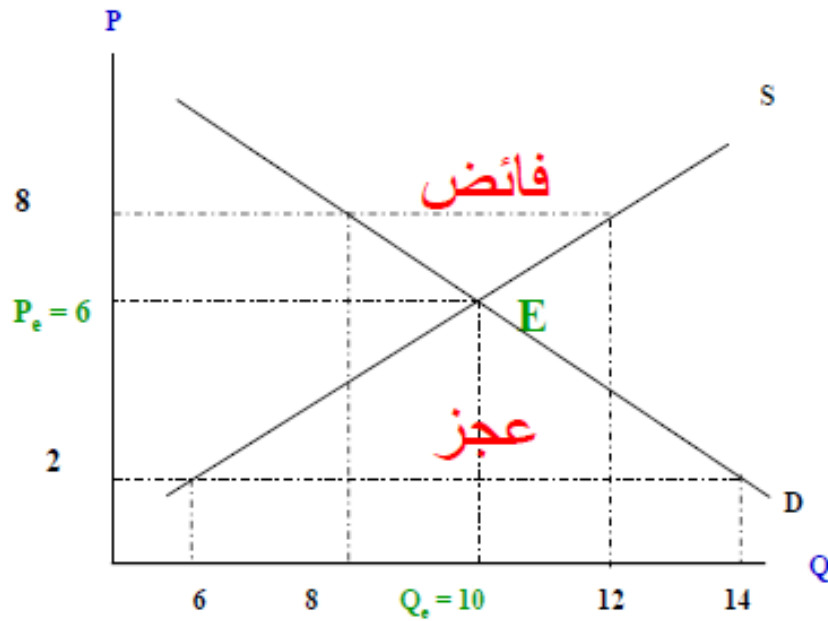
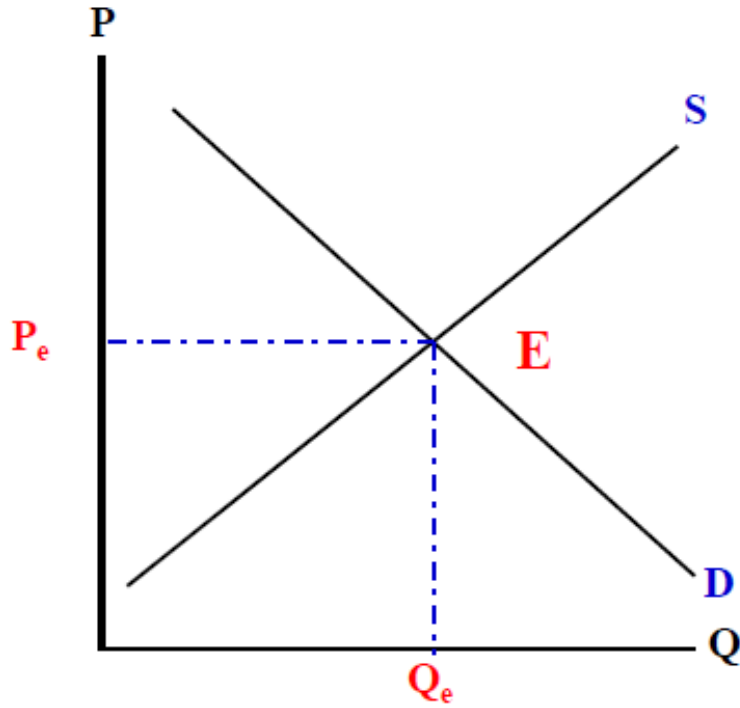
وتكون المرونة العرضية موجبة القيمة وتتراوح بين الصفر وما لا نهاية، نتيجة للعلاقة الطردية الموجبة بين السعر والكمية المعروضة التي جاءت في قانون العرض.

ويوصف العرض بأنة :

- * إذا كانت قيمة المرونة أكبر من الواحد يكون العرض مرنا.
- * عندما تكون قيمة المرونة أقل من الواحد الصحيح يوصف العرض بأنة غير مرنا
- * يكون العرض أحادي المرونة إذا كانت المرونة مساوية للواحد الصحيح.
- * يكون العرض عديم المرونة إذا كانت قيمة المرونة مساوية للصفر.
- * تام (لا نهائي) المرونة إذا كانت قيمة المرونة ما لا نهاية.

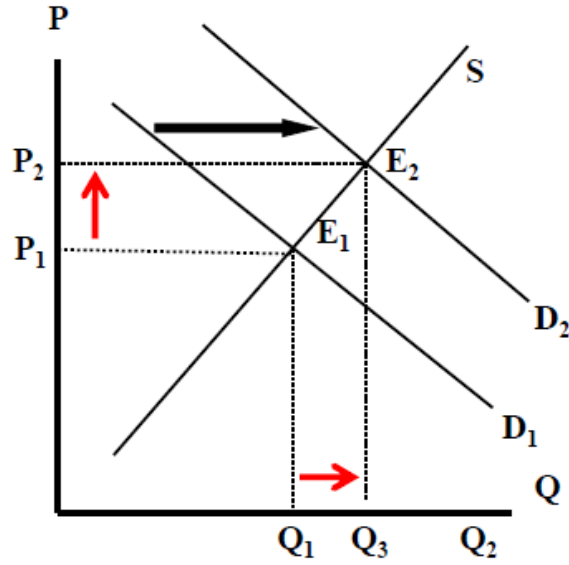
توازن السوق (Market Equilibrium) :

يتحقق توازن السوق عندما تكون الكمية المطلوبة من سلعة معينة مساوية للكمية المعروضة منها تماما عند سعر توازن السوق، ويوضح ذلك بيانياً بنقطة تقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب كما في الشكل التالي:



أثر التغير في ثبات العرض :

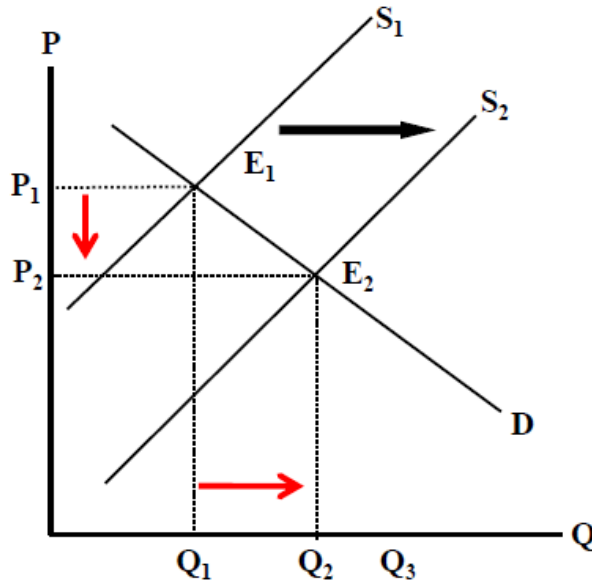
سوق السمك في مدينة المنامة في حالة توازن عند السعر (P1) والكمية (Q1) لنفرض أن الطلب على الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة متوسط دخل الأسرة أو بسبب ارتفاع أسعار اللحوم كسلعة بديلة في ثبات العرض، فما هو الأثر المتوقع على سعر وكمية التوازن في سوق السمك؟



زيادة الطلب مع ثبات العرض تؤدي إلى زيادة كمية التوازن وارتفاع سعر التوازن.

أثر التغير في العرض في ثبات الطلب :

سوق السمك في مدينة المنامة في حالة توازن عند السعر (P_1) والكمية (Q_1). لنفرض أن عرض الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة أعداد الصيادين أو بسبب التقدم التقني في صناعة صيد الأسماك في ثبات الطلب , فما هو الأثر المتوقع على سعر وكمية التوازن في سوق السمك؟



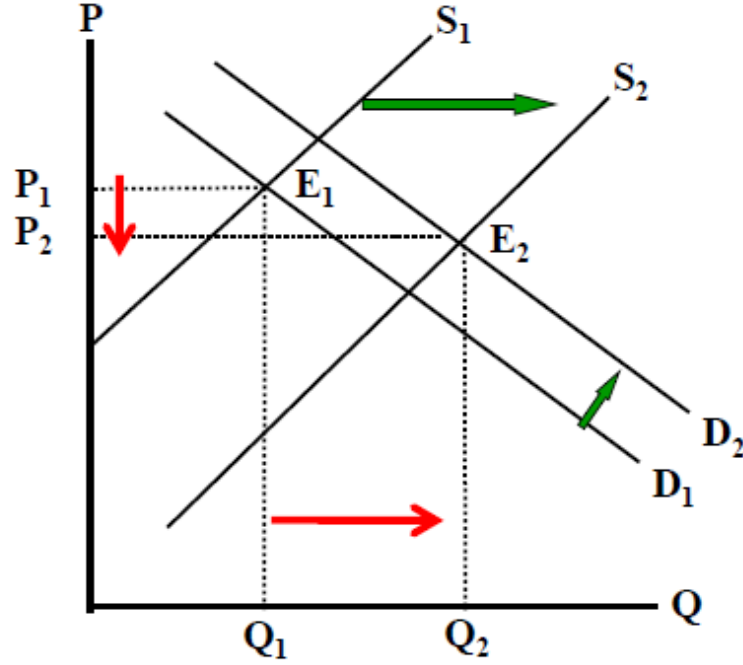
زيادة العرض في ثبات الطلب تؤدي إلى زيادة كمية التوازن وانخفاض السعر.

أثر التغير في الطلب والعرض معا :

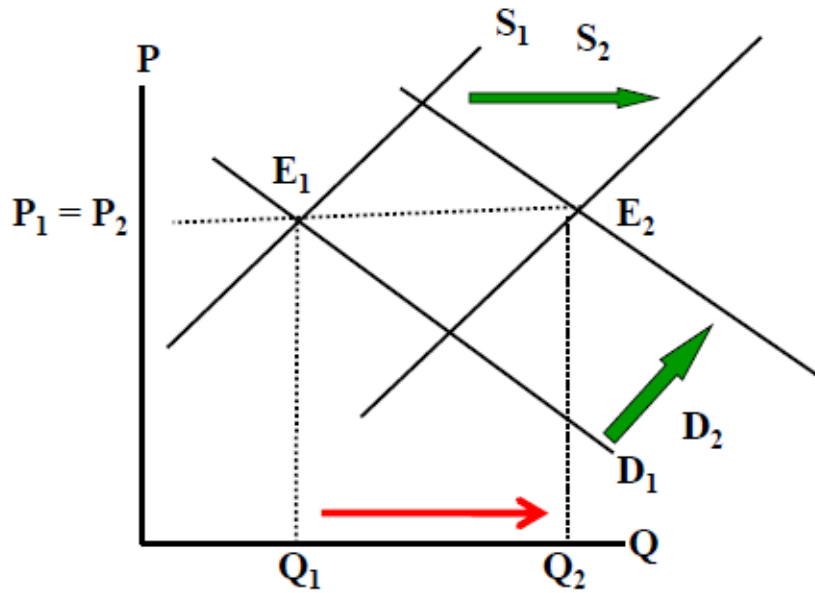
لنفرض أن الطلب على الأسماك قد زاد نتيجة لزيادة متوسط دخل الأسرة أو بسبب ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء, ولنفرض أن عرض الأسماك قد زاد أيضا في الوقت نفسه نتيجة لزيادة أعداد الصيادين أو بسبب التقدم التقني في صناعة صيد الأسماك, فما هو الأثر المتوقع على السعر وكمية التوازن في سوق السمك؟

تؤدي زيادة كل من الطلب والعرض إلى زيادة مؤكدة في كمية التوازن وإلى تغير غير مؤكد في سعر التوازن يعتمد على الحجم النسبي للزيادة في كل من الطلب والعرض.

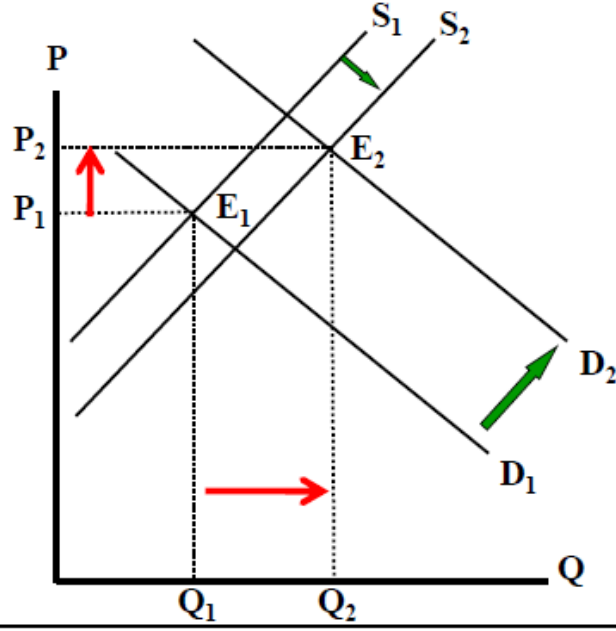
قد تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب كما في الشكل 1
 قد تتساوى الزيادة في العرض والطلب كما في الشكل
 قد تكون الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العرض كما في الشكل 3



الشكل 1 إذا كانت الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب أدى ذلك إلى زيادة في كمية التوازن وانخفاض سعر التوازن.



الشكل 2 تؤدي زيادة كل من الطلب والعرض بقدر متساوي إلى زيادة في الكمية بينما يبقى سعر التوازن دون أي تغيير.



الشكل 3 إذا كانت الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العرض أدى ذلك إلى زيادة في كمية التوازن مع ارتفاع سعر التوازن.

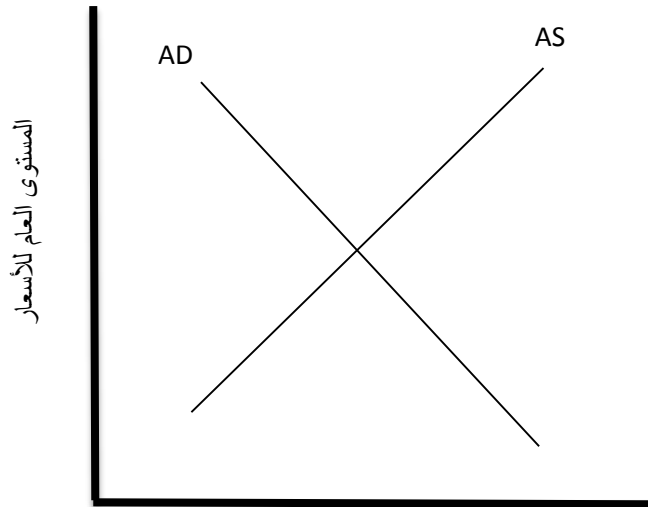
المحاضرتين الثالثة والرابعة
الفصل الثاني - الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي وطرق قياسه

مفاهيم أساسية :-

1) الطلب الكلي والعرض الكلي .

هناك فرق بين الطلب والعرض الكليين وبين العرض والطلب الفرديين ، وذلك من خلال :
الطلب الكلي : مجموع طلب القطاعات المختلفة في الاقتصاد على البضائع والخدمات مقارنة بالمستوى العام للأسعار
العرض الكلي : مجموع ما تعرضه القطاعات المختلفة من السلع والخدمات مقارنة بالمستوى العام للأسعار

منحنى العرض والطلب الكليين



الكميات من العرض و الطلب

سؤال : كيف نستطيع قياس السلع و الخدمات في الاقتصاد ؟
أفضل طريقة هي استخدام مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

(2) الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه : مجموعة القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد المحلي خلال فترة معينة

محتويات التعريف

نعرض محتويات التعريف بإثارة التساؤلات التالية :

1. كيف يمكن أن نجمع منتجات الاقتصاد المختلفة (ألبان ، عصائر ، تفاح ، اسمنت ، نפט ، خدمات بنكية)
2. أي سعر سيدخل في الناتج المحلي أو القومي ، أهو السعر النهائي أم سعر المواد الخام .
3. هل يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي السلعة التي بيعت في ذلك العام أم السلعة التي انتجت خلال العام ؟

كيف يمكن أن نجمع منتجات الاقتصاد المختلفة (ألبان ، عصائر ، تفاح ، برتقال ، اسمنت ، نפט ، خدمات بنكية)
نقوم بجمع القيمة النقدية للسلخ و الخدمات بعملة البلد كالريال ، الدينار
مثال : ينتج اقتصاد ما ثلاث سلع (A , B , C) وكانت كمية الانتاج (Qa , Qb , Qc) فإن الناتج المحلي الإجمالي هو

$$QDP = (Pa*Qa) + (Pb*Qb) + (Pc*Qc)$$

س : أي سعر سيدخل في الناتج المحلي أو القومي . أهو السعر النهائي أم سعر المواد الخام ؟

السعر الذي يدخل في الحساب هو السعر النهائي للسلعة

س : هل يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي السلعة التي بيعت في ذلك العام أم السلعة التي انتجت خلال العام ؟
الناتج المحلي هو بمثابة مقياس لانتاجية الاقتصاد في عام ما يأخذ بالحسبان السلعة المنتجة حتى ولو لم تبع في ذلك العام وبالسعر النهائي

والسبب : لتجنب ازدواجية الحساب

انظر المثال من الكتاب ص 98

(3) الناتج المحلي الاسمي و الحقيقي

الناتج المحلي الاسمي : مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بنفس اسعارها في نفس العام
الناتج المحلي الحقيقي : مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع و الخدمات في ذلك العام بأسعار سنة الأساس

(4) الناتج المحلي الإجمالي

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي : مجموع القيمة النقدية للسلع النهائية والخدمات التي انتجت في اقتصاد دولة ما خلال فترة معينة
جرى العرف على أنها سنة ، ويطلق على الناتج المحلي هنا بالناتج المحلي الاجمالي الأسمى أو بالأسعار الجارية .
ومن التعريف يلاحظ أن : -

- 1- الناتج المحلي يُقوم بالسعر النهائي
- 2- الناتج المحلي الاجمالي يركز على المنتجات النهائية والخدمات .
- 3- الناتج المحلي يهتم بما أنتج خلال العام ، بغض النظر عن سنة البيع

(5) الناتج المحلي الحقيقي والنقدي

الناتج المحلي الحقيقي (الكمي) : هو عبارة عن كمية ما أنتج من سلع وخدمات خلال عام
الناتج المحلي النقدي : يعبر عن قيمة ما أنتج من سلع وخدمات خلال عام مقومة بأسعار هذا العام .
بالتالي يمكن للناتج المحلي النقدي ان يزداد دون ان يزداد الناتج المحلي الحقيقي وذلك في حالة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات ، مع ثبات حجم ما أنتج من سلع وخدمات

دورة التدفق الدائري للدخل في حالة قطاعين



طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي :

هناك ثلاث طرق ، هي :

- 1- طريقة الناتج النهائي
- 2- طريقة الانفاق
- 3- طريقة الدخل

أولاً : طريقة الناتج النهائي

يتمثل الناتج النهائي في مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي انتجت خلال العام وبالتالي فإننا نقوم باستبعاد السلع الوسيطة والخامات التي استخدمت في إنتاج السلع النهائية لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية يمكن أيضاً الحصول على قيمة السلع النهائية عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة
القيمة المضافة = قيمة الانتاج - قيمة مستلزمات الانتاج

مثال :

مراحل إنتاج الثوب والقيمة المضافة

(3) القيمة المضافة بالريال	(2) قيمة البيع بالريال	(1) مراحل الانتاج	
20	20	مزارع القطن	(1)
10	30	مصنع النسيج	(2)
20	50	الخباط	(3)
50 ريال	100 ريال		

- لو جمعنا القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الانتاج لحصلنا على قيمة الثوب وهي قيمة السلعة النهائية 50 ريال
- أما لو جمعنا قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل الانتاج لأصبح لدينا مبلغ 100 ريال وهو ضعف ثمن الثوب ، لذا فإن جمع قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة يعطينا قيمة مضللة لأنها تحتسب في قيمة السلعة أكثر من مرة وتفادياً لهذه الازدواجية في الحساي تحسب قيمة الناتج المحي إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة (السلعة النهائية * سعر السوق) أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة

ثانياً : طريقة الانفاق

وتركز هذه الطريقة على الطلب الكلي في المجتمع

ويشتمل الانفاق الكلي على :

- 1- الانفاق الاستهلاكي الخاص (استهلاك خاص)
- 2- الانفاق الاستثماري الخاص (استثمار خاص)
- 3- الانفاق الحكومي : استهلاك حكومي + استثمار حكومي
- 4- صافي التعامل مع العالم الخارجي : (صادرات + واردات) أو صافي التجارة الخارجية

أي ان الانفاق الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) = انفاق استهلاكي خاص + انفاق استثماري خاص + انفاق حكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي .. اي ان

$$TE (GDP) = C_p + I_p + G + (X - M)$$

حيث أن :

TE تمثل الانفاق الكلي

C_p الاستهلاك الخاص

I_p استثمار خاص (الإستثمار الثابت + التغير في المخزون)

G انفاق حكومي

X صادرات ، M واردات

X-M صافي التعامل مع العالم الخارجي

ثالثاً : طريقة الدخل

وتركز هذه الطريقة على دخول عناصر الإنتاج ويلاحظ أن العوائد عبارة عن :

1. الاجور والرواتب
2. الأرباح
3. الفوائد
4. الايجارات
5. دخول أصحاب الأعمال الصغيرة

طرق قياس الناتج المحلي

طريقة الانفاق	طريقة الدخل	طريقة الإنتاج
إجمالي الإنفاق الكلي	عوائد عناصر الإنتاج	السلع النهائية والخدمات
الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري الخاص + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات	الاجور والرواتب + الفوائد و الأرباح + الإيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال - إعانات الإنتاج	سلع زراعية + سلع صناعية + الخدمات التعليمية الصحية المهنية النقل
= إجمالي الناتج المحلي	= إجمالي الناتج المحلي	= إجمالي الناتج المحلي

6) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNO)

الناتج المحلي الإجمالي : يعبر عن اجمالي ماتم انتاجه من سع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل الحدود الجغرافية للدولة سواء تم ذلك بواسطة مواطني الدولة أو الأجانب المقيمين بها .

الناتج القومي الاجمالي : يعبر عن اجمالي ماتم انتاجه من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) بواسطة مواطني الدولة سواء تم ذلك داخل الدولة أو خارجها

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج

الفرق بين مايتدفق داخل للدولة (من عوائد عناصر الإنتاج) ومايتدفق خارجها يطلق عليه صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج عند إضافة صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي نحصل على الناتج القومي الإجمالي

مثال : احسب الناتج القومي الاجمالي إذا علمت ان الناتج المحلي الإجمالي 2373 مليون دولار وأن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة داخل الدولة 191 وأن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة

الحل : الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج

$$= 2373 + (151 - 191)$$

$$= 40 + 2373$$

$$= 2413$$

مقاييس أخرى لحساب الناتج المحلي

1. صافي الناتج المحلي
صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - اهتلاك رأس المال
2. صافي الدخل المحلي
صافي الدخل المحلي = صافي الناتج المحلي - الضرائب غير المباشرة + الإعلانات الإنتاجية
3. الدخل الشخصي
الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي - أقساط الضمان الاجتماعي - ضرائب على أرباح الشركات - أرباح غير موزعة + مدفوعات الضمان الاجتماعي
4. الدخل الشخصي المتاح (الدخل المتاح للتصرف فيه)
الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة

جدول تسلسل الحسابات القومية
أجمالي الناتج المحلي
- اهتلاك رأس المال

= صافي الناتج المحلي
- صافي الضرائب غير المباشرة

= صافي الدخل المحلي
= صافي الدخل المحلي

- الأرباح غير الموزعة
- ضرائب على الأرباح
- أقساط التقاعد
+ مدفوعات الضمان الاجتماعي

= الدخل الشخصي

- الضرائب على الدخل

= الدخل الشخصي المتاح

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص

= الادخار

مثال : إذا اعطيت البيانات التالية بالمليون دولار :

البيان	القيمة	البيان	القيمة
ارباح غير موزعة	13	استثمار خاص	46
واردات	12	الصادرات	9
ضرائب غير مباشرة	22	الدخل المتاح	190
ضرائب مباشرة	38	ادخار شخصي	10
اقساط معاشات التقاعد	23	انفاق حكومي	84
مدفوعات الضمان الاجتماعي	31	اهتلاك رأس المال	52

المطلوب : حساب مايلي

- 1- إجمالي الناتج المحلي
- 2- صافي الناتج المحلي
- 3- صافي الدخل المحلي
- 4- الدخل الشخصي

الحل :

- 1- إجمالي الناتج المحلي = استهلاك خاص + استثمار خاص + انفاق حكومي + (صادرات - واردات)
اي أن : إجمالي الناتج المحلي = (الدخل المتاح - الادخار الشخصي) + استثمار خاص + انفاق حكومي + (صادرات - واردات)
- إجمالي الناتج المحلي = (190 - 10) + 46 + 84 + (12 - 9) = 307 مليون دولار
- 2- صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - اهتلاك رأس المال
اي أن : صافي الناتج المحلي = 307 - 52 = 255 مليون دولار
- 3- صافي الدخل المحلي = صافي الناتج المحلي - ضرائب غير مباشرة + إعانات انتاجية
اي أن : صافي الدخل المحلي = 255 - 22 + 0 = 233 مليون دولار
- 4- الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي - أقساط الضمان الاجتماعي - ضرائب على أرباح الشركات - أرباح غير موزعة + مدفوعات الضمان الاجتماعي
233 - 23 - 0 - 13 + 31 = 228 مليون دولار

طريقة أخرى :

- الدخل الشخصي = الدخل المتاح للتصرف فيه + ضرائب مباشرة
اي أن : الدخل الشخصي = 190 + 38 = 228 مليون دولار

مثال : إذا اعطيت البيانات التالية بالمليون دولار :

المليون ريال	البند	المليون ريال	البند
40	أقساط معاشات التقاعد	180	اهتلاك رأس المال
24	إيجارات	163	ضرائب غير مباشرة
1080	استهلاك القطاع العائلي	240	إجمالي الاستثمار
65	ضرائب على الأرباح	1028	أجور و رواتب
18	أرباح غير موزعة	365	إنفاق حكومي استهلاكي
17	صادرات	97	دخول أصحاب الاعمال الصغيرة
10	واردات	20	مدفوعات الضمان الاجتماعي
117	أرباح موزعة	40	ضرائب مباشرة

المطلوب :

- 1- حساب إجمالي الناتج المحلي بطريقتي الدخل و الإنفاق
- 2- حساب صافي الناتج المحلي
- 3- حساب الدخل الشخصي
- 4- حساب الادخار
- الحل :**
- 1- إجمالي الناتج المحلي
أ. بطريقة الدخل : إجمالي الناتج المحلي = صافي الدخل المحلي + اهتلاك رأس المال + ضرائب غير مباشرة
صافي الدخل المحلي = أجور ومرتبات + إجمالي الأرباح (موزعة + غير موزعة + ضرائب أرباح) + إيجارات + الفوائد + دخول أصحاب الاعمال الصغيرة
اي أن : صافي الدخل المحلي = 1028 + 117 + 65 + 18 + 24 + 0 + 97 = 1349 مليون دولار
إجمالي الناتج المحلي = 1349 + 180 + 163 = 1692 مليون دولار
- ب. إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق : إجمالي الناتج المحلي = استهلاك عائلي + استثمار خاص + انفاق حكومي + (صادرات - واردات)

- 2- صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - اهتلاك رأس المال
اي أن : صافي الناتج المحلي = 1692 - 180 = 1512 مليون دولار

3- الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – معاشات التقاعد – أرباح غير موزعة – ضرائب أرباح + مدفوعات الضمان الاجتماعي

اي أن : الدخل الشخصي = 1349 – 40 – 18 – 65 + 20 = 1246 مليون دولار

الادخار = الدخل الشخصي المتاح – الاستهلاك العائلي = (الدخل الشخصي – ضرائب مباشرة) – استهلاك عائلي
الادخار = (1246 – 40) – 1080 = 126 مليون دولار

7) الدخل النقدي و الدخل الحقيقي

الدخل النقدي : القيمة السوقية للإنتاج من السلع و الخدمات المنتجة خلال العام مقدرة بالأسعار الجارية في السوق
الدخل الحقيقي : القيمة السوقية للإنتاج من السلع و الخدمات مقدرة بالأسعار الثابتة وهي أسعار سنة الأساس

الدخل الحقيقي = $\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار}}{\text{الدخل النقدي}} \times 100$

الرقم القياسي للأسعار = $\frac{\text{الأسعار في سنة المقارنة}}{\text{الأسعار في سنة الأساس}} \times 100$

مزايا حسابات الناتج المحلي :

- 1- تعتبر مقياس لرفاهية المجتمع
- 2- تفيد في التخطيط
- 3- تفيد في التنبؤ
- 4- تستخدم للحكم على مدى تقدم المجتمع
- 5- تستخدم في المقارنة بين الدول

عيوب ومحاذير حسابات الناتج المحلي

- 1- يجب الحذر عند استخدامها في المقارنة بين الدول بسبب اختلاف طريقة الحساب
- 2- قد لا تعبر عن مستوى الرفاهية اذا كان هناك تفاوت في توزيع الدخل
- 3- احتمال الخطأ في حسابها بسبب :
 - نقص بعض البيانات
 - عدم توافر بعض البيانات
 - عدم دقة بعض البيانات

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي – الفصل الثاني

الناتج المحلي الاجمالي :

يقصد بالناتج المحلي الاجمالي القيمة السوقية (بالاسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة .

يعتبر الانتاج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه

القيمة السوقية :

نحصل على القيمة السوقية لأي سلعة أو خدمة بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق ، ويطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية ، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (Current Price GDP) أي المحلي الاسمي (Nominal GDP)

السلع والخدمات النهائية :

تضم كل من السلع الاستهلاكية والصادرات والسلع الاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة

السلع الوسيطة :

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشأة أخرى كعنصر إنتاج (Input) في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى

الحساب المزدوج :

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي ، فإنها تحتسب مرتين ، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية .

ويعرف ذلك بالحساب المزدوج ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته

طريقة القيمة المضافة :

ولتجنب الوقوع في خطأ الحساب المزدوج ، تستخدم طريقة القيمة المضافة ، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الانتاج - قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الانتاج ، والقيمة الاجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية فالقيمة المضافة مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي ، كما هو مبين في الجدول التالي :

مرحل الإنتاج (1)	قيمة الإنتاج (2)	القيمة المضافة (3)
1. القمح	200	200
2. الطحين	300	100
3. الخبز	400	100
المجموع	900	400

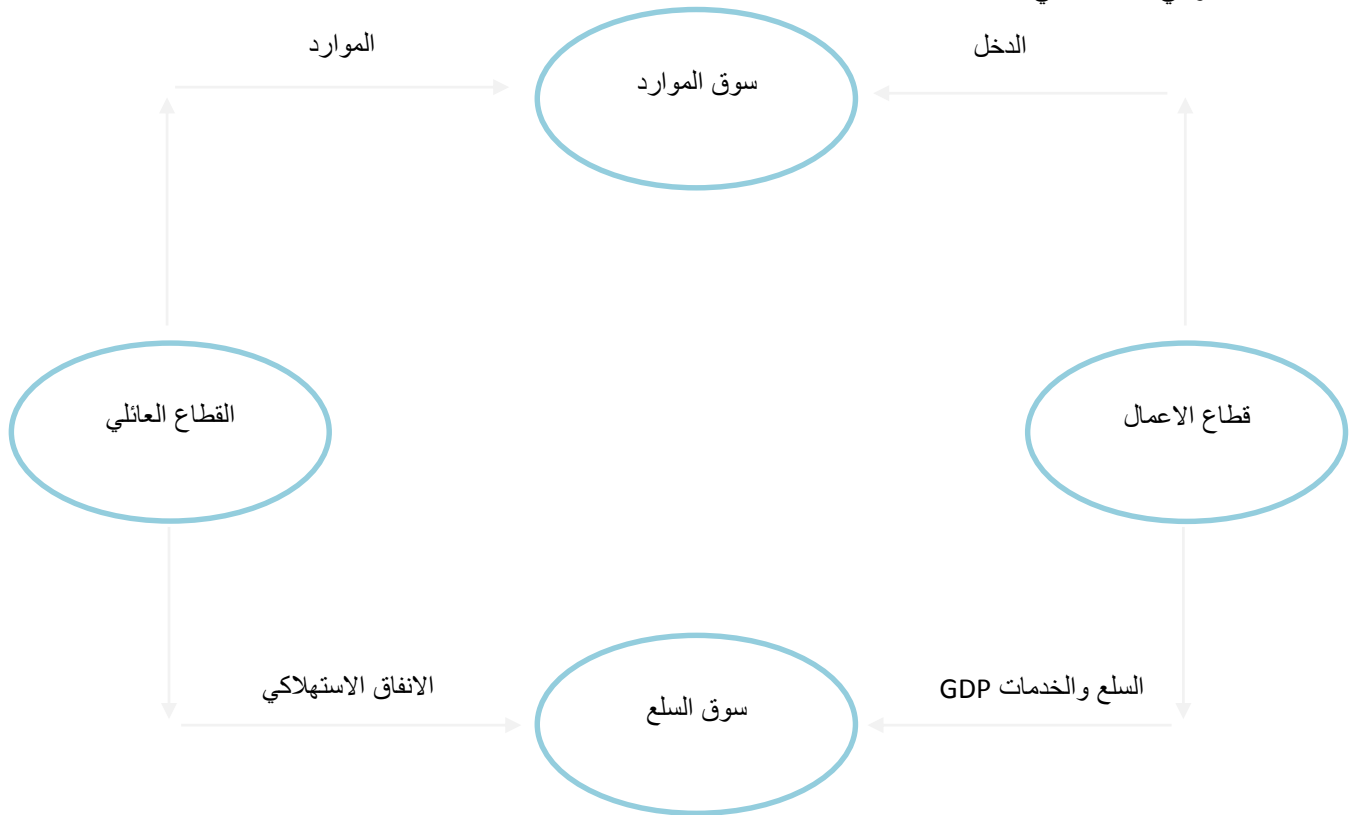
السلع والخدمات المنتجة محلياً :

لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم حساب قيمة السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة ، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة

أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية .

التدفق الدائري للإنتاج والدخل :

لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يآثر به من عوامل داخلية وخارجية ، سستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط ، هما القطاع العائلي ، وقطاع منشآت الاعمال وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل ، كما هو في الشكل التالي :



شروط توازن الاقتصاد الكلي :

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار ، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق عندما يتعادل الدخل (Y) مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C) لذلك يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات إذا افترضنا أن القطاع العائلي يدخر جزء من دخله ، فستكون هذه المدخرات متاحة عن طريق القطاع المالي (البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) قطاع الأعمال لتمويل الاستثمار (I) وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري ، أي عندما تكون ($Y = C + I$) .

الإنفاق الحكومي :

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي . و يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين : الإنفاق الجاري (Current Expenditure) ، و الإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure) . صافي الصادرات من السلع و الخدمات :

يقصد بالصادرات (Exports) ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى ، أما الواردات (Imports) فهي السلع و الخدمات التي يتم جلبها من الخارج ، و يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات (X-M) ، صافي الصادرات (Net Exports) ، أو الميزان التجاري (Balance of Trade) . يتضح من السابق أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي للمستهلكين من خلال أسواق السلع ، و ينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه ، و لما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر ، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل .

أي أن كل دينار من الناتج يولد دخلاً تعادله لأفراد المجتمع و يؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار ، و بالتالي يكون :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي

لذا فإنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي :

1. طريقة الناتج .
2. طريقة الإنفاق .
3. طريقة الدخل .

1. طريقة الناتج :

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع و الخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة ، و يتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة .
الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] لجميع السلع و الخدمات النهائية

2. طريقة الدخل :

يقاس الناتج المحلي بطريقة الدخل (Income Method) بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع قاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة و إهلاكات الأصول الثابتة (Capital Depreciation) و مطروحاً منها الإعلانات الحكومية غير المباشرة (Indirect Government Subsidies) كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (1 - 2) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل			
بنود الدخل	الدخل	GDP%	
دخول العاملين	4981	58.5	
صافي الفائدة	449	5.3	
دخل الإيجارات	163	1.9	
أرباح الشركات	825	9.7	
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8	

9.5	808	زائد الضرائب غير المباشرة
-2.3	-200	ناقصاً الإعلانات غير المباشرة
10.6	908	إهلاكات الأصول الثابتة
100	8511	الناتج المحلي الإجمالي

3. طريقة الإنفاق :

يوضح الجدول التالي كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method) , و تم ذلك بجمع الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة .

$$GDP = C + I + G + X - M$$

حيث :

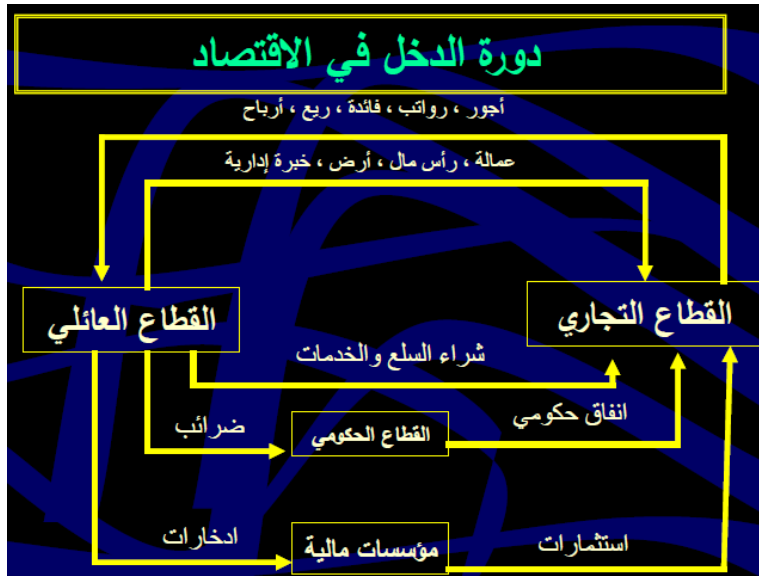
- (C) : الإنفاق الاستهلاكي .
- (I) : الإنفاق الاستثماري .
- (G) : الإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات .
- (M) : الواردات .
- (X) : الصادرات .

جدول (3-1) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (الإنفاق بملايين الدينارات في سنة 2003)		
بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP%
الإنفاق الاستهلاكي	5808	68.2
الاستثمار الخاص	1367	16.1
الإنفاق الحكومي	1487	17.5
صافي الصادرات	-151	-1.8
الناتج المحلي الإجمالي	8511	100

طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي :

توضيح مهم

- لفهم طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي (تدفق الإنتاج , تدفق التكاليف) لابد من استعراض ما يسمى دورة الدخل في الاقتصاد .



هنالك طريقتين لحساب الناتج المحلي الإجمالي

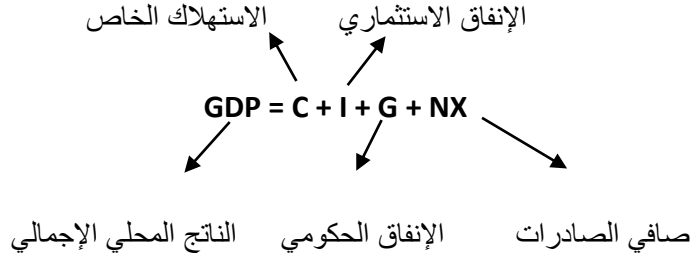
الطريقة الأولى : (طريقة الإنفاق)

الإنفاق الاستهلاكي

الإنفاق الحكومي

الإنفاق الاستثماري

صافي الصادرات



الطريقة الثانية : طريقة الدخل (عوائد عناصر الإنتاج) :

الأجور

ريع الأرض

الفوائد

دخل المالكين غير المساهمين في الشركات

عوائد المساهمين من استثمارات شركاتهم

اهتلاك رأس المال

الضرائب التجارية غير المباشرة

أرباح الشركات

-انظر المثال ص 107 -

الناتج القومي الإجمالي

الفرق بين الناتج القومي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي : مجموع القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعني .

لكن التساؤل المهم : أن بعض عوائد عناصر الإنتاج يكون غير مملوك للدولة و إنما هو ملك لدولة أخرى , و أن هنالك دخل يأتي للدولة من الخارج نتيجة العمالة في دولة أخرى .

الفرق بين ما يتدفق داخل للدولة (من عوائد عناصر الإنتاج) و ما يتدفق خارجها يطلق عليه صافي دخل عناصر

الإنتاج في الخارج .

عند إضافة صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي نحصل على : الناتج القومي الإجمالي

. GNP

مثال

احسب الناتج القومي الإجمالي إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي 2373 مليون دولار و أن عوائد عناصر الإنتاج

المتدفقة داخل الدولة 191 و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة من داخل الدولة 151 دولار .

الحل

$$\begin{aligned} \text{الناتج القومي الإجمالي} &= \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج} \\ &= 2373 + (191 - 151) \\ &= 3737 + 40 \\ &= 2413 \end{aligned}$$

مقاييس أخرى لحساب الناتج

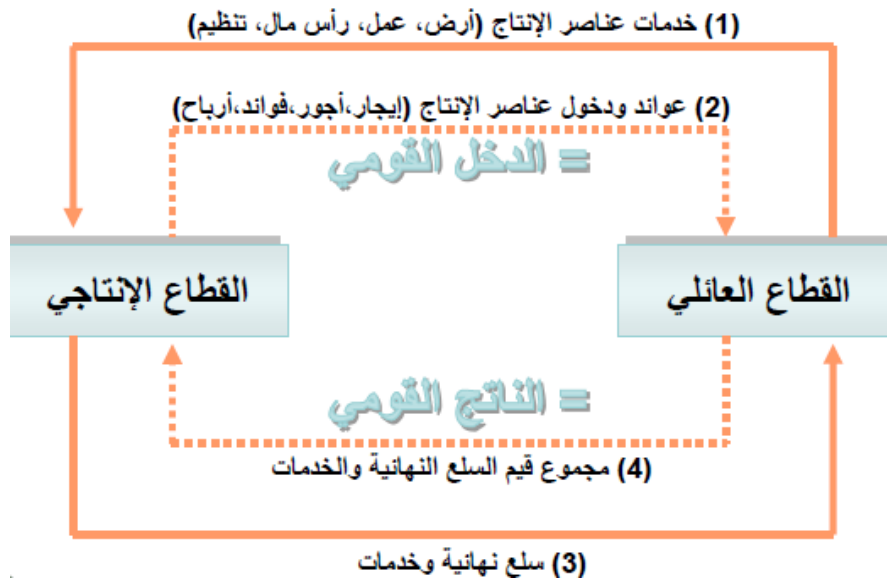
1. **صافي الناتج المحلي** = إجمالي الناتج المحلي - اهتلاك رأس المال
2. **صافي الدخل المحلي** = صافي الناتج المحلي - الضرائب غير المباشرة
3. **الدخل الشخصي** = صافي الدخل المحلي - أقساط الضمان الاجتماعي - ضرائب أرباح الشركات - أرباح محتجزة + مدفوعات الإعلانات
4. **الدخل الممكن التصرف فيه** = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل

حسابات الدخل القومي

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً و استخدامات لقياس الأداء الاقتصادي و مقدرة الاقتصاد على الإنتاج . و عندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع و الخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة , فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي . و لكي نتوصل إلى مفهوم الدخل و الناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض ما يعرف بنموذج " حلقة التدفق الدائري للدخل " Circular Flows of Income و الذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد (العائلي , الإنتاجي , الحكومي و العالم الخارجي) .

نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه و لا يتعامل مع العالم الخارجي) مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات و قطاع المنتجين . هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع و الخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي ..

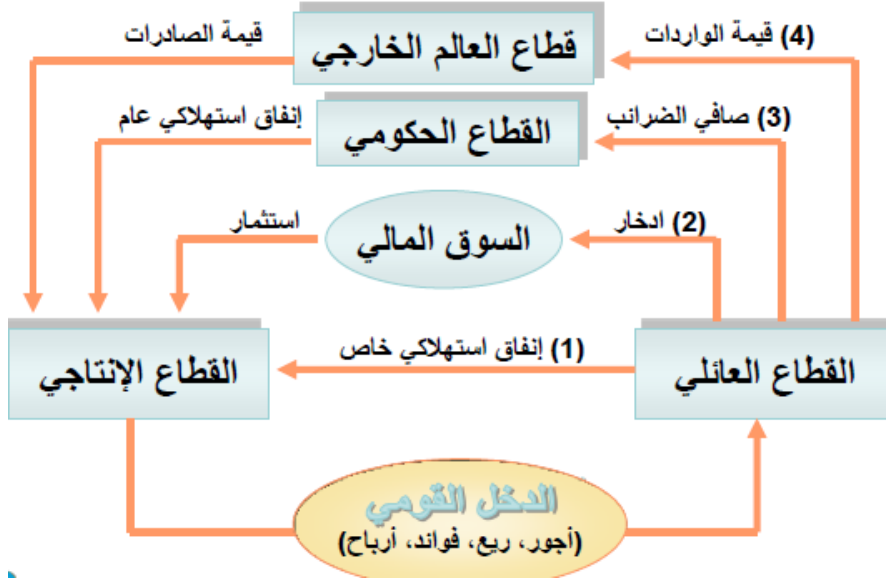
التدفق الدائري للدخل



نخلص إلى أن:



التدفق الدائري للدخل



طرق قياس الناتج القومي

من خلال ما تقدم :

الناتج القومي National Product هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة " .

الدخل القومي National Income هو " مجموع دخل عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة " .

الإنفاق الكلي Total Expenditure هو " الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد " , و هي : القطاع العائلي (قطاع المستهلكين) . قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي) . القطاع الحكومي . قطاع العالم الخارجي .

• و عليه يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق :

1. طريقة الناتج .
2. طريقة الإنفاق .
3. طريقة الدخل .

أولاً : طريقة الناتج :

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية و الخدمات التي أنتجت خلال العام . و يقصد بالمجتمع جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها . و لكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع و خدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات , فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات , إنما نقوم مثلاً بجمع كمية الآلات المنتجة مضروبة في قيمة الآلة الواحدة زائداً كمية القمح مضروبة في ثمن الوحدة منه ... و هكذا . و يثار هنا تساؤل هام و هو :

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي ؟ و ماذا يستبعد ؟

العمليات الغير سوقية Nonmarket Transactions

" العمليات التي تتضمن سلع و خدمات لا ترد إلى الأسواق و لا تتم مبادلتها بالنقود " .

من العمليات الغير سوقية :

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجها و لا تصل إلى الأسواق , كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي , أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية , هي سله تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافته و تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق .
- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي , و يتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها .
- الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع و الأمن و التعليم هي خدمات لابد أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي و لكن لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق لأن كثير منها ليس لها مثيل في السوق , و لذا تحسب على أساس تكلفتها . و يستبعد من القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات و هي " نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج القومي (معونات الضمان الاجتماعي , تعويضات البطالة , معونات العجز و الشيخوخة و معونات ضحايا الحروب و غير ذلك) " .
- الخدمات الشخصية المجانية و التي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه .. تمثل خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج القومي و لكنها لا تحسب لصعوبة حصرها و تعيين الحد الذي يمكن أن تتوقف عنده هذا النوع من الخدمات .

لتجنب الازدواجية و التكرار في حساب الناتج القومي الإجمالي يتابع أحد الأسلوبين التاليين :

أ- أسلوب المنتج النهائي :

أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة و الخدمات , و عدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي . أي أنه يتم حساب السلع أو المنتج النهائي الذي يباع مباشرة في السوق , و بجمع كافة السلع و الخدمات النهائية نحصل على الناتج القومي الإجمالي .

ب- أسلوب القيمة المضافة :

القيمة المضافة Added Value هي " المساهمة الصافية في الناتج القومي " . أي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير , أي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج . و يقضي أسلوب القيمة المضافة بجمع إجمالي القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية ليعطينا الناتج القومي الإجمالي .

مثال :

لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة , فإن المادة الأولية (الخام) هي القطن . فلو باع مزارع قطن بمبلغ 20 ألف ريال لمصنع غزل و نسيج , قام بصنع القماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ 30 ألف ريال , ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية و باعها في السوق بما قيمته 50 ألف ريال . فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا = 20 + 30 + 50 = 100 ألف ريال .

و لكن في الحقيقة أن القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية إنما أدخل في صناعة النسيج . و النسيج لم يباع في السوق كنسيج إنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة , فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس و قيمتها 50 ألف ريال .

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	20	0	20
مصنع النسيج	30	20	10
مصنع الملابس	50	30	20
إجمالي القيمة المضافة			50

ثانياً : طريقة الإنفاق :

تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة الإنفاق اللازم للحصول على السلع و الخدمات النهائية أو تامة الصنع . و حيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها و التي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي (الإنفاق الاستهلاكي , الإنفاق الاستثماري , الإنفاق الحكومي , إنفاق العالم الخارجي) و الذي لا بد و أن يتساوى مع إجمالي الناتج القومي . و يتلخص هذا الإنفاق في الآتي :

1. الإنفاق الاستهلاكي :

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في " مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي يستهلكها الأفراد " . و يشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كسواء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره , و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية , هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس و الكهربائي ... و غيرها .

2. الإنفاق الاستثماري :

" مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص " . أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال و الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني . و يتضمن ما يلي :

- أ- الشراء النهائي للعدد و المعدات الآلات بواسطة منشآت الأعمال .
- ب- جميع الإنشاءات من مباني سكنية و مصانع و مراكز تجارية . (لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار و ليس استهلاك ؟ لأن المباني سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها) .
- ت- التغيير في المخزون , و الذي يقصد به التغيير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطة و سلع نهائية . فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لا بد من إضافته عن حساب الناتج القومي الإجمالي , و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه .

و لا يشتمل الإنفاق الاستثماري على تحويل الأصول و الأوراق المالية السائلة من أسهم و خلافه , و كذلك الأصول الملموسة المستعملة . ف شراء الأسهم و السندات و إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة لا يعد استثماراً على المستوى القومي بل مجرد تحويل ملكية أصول موجودة فعلاً .

المقصود هنا إجمالي الاستثمار و ليس صافي الاستثمار و الفرق يتمثل في رأس المال الذي هلك في الإنتاج و الذي يحل محله استثمار جديد و هو ما بالاستثمار الإجمالي أو اهتلاك رأس المال . أي : الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإجمالي (اهتلاك رأس المال) .

3. الإنفاق الحكومي :

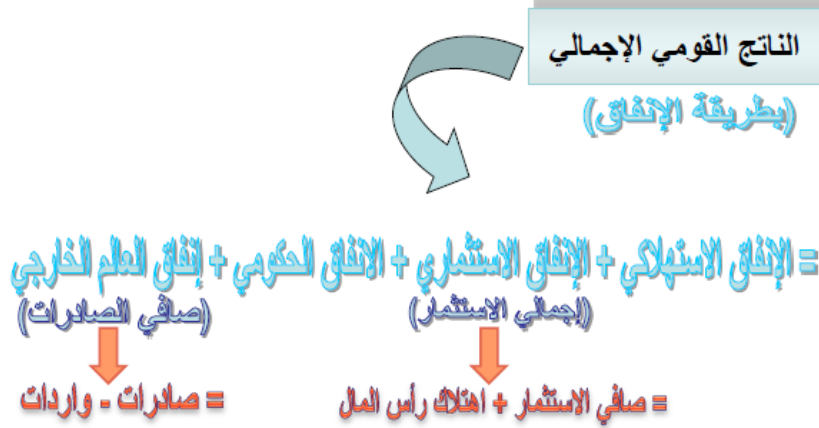
" مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية التي تشتريها الحكومة " , و تشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات , إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس و المستشفيات و الطرق و المشروعات الاستثمارية و الأجور و المرتبات ... الخ . أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج و لا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي .

4. إنفاق العالم الخارجي :

يعرف بصافي الصادرات و هو " قيمة الصادرات المطروحة منها قيمة الواردات " . فإن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً إنما يرسل جزء يضاف للناتج القومي للدولة . من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع و خدمات منتجة في الخارج , و هو جزء يجب طرحه من الناتج القومي . و على ذلك يكون :

إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات = الصادرات - الواردات

و بناءً على ما تقدم :



مثال :

بمعلومية البيانات التالية، احسب الناتج القومي الإجمالي:

الإنفاق العائلي = 500 مليون
صافي الصادرات = (- 100) مليون
إجمالي الصادرات = 200 مليون
اهتلاك رأس المال = 120 مليون

الإنفاق الحكومي = 600 مليون
صافي الاستثمارات = 300 مليون
إجمالي الاستثمارات = 420 مليون
إجمالي الواردات = 300 مليون

الناتج القومي الإجمالي : (بطريقة الإنفاق)

= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات
(إجمالي الاستثمار) (صادرات - واردات)

الناتج القومي الإجمالي = 1420 = (- 100) + 420 + 600 + 500

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

أهداف الفصل

من المفترض أن يكون الطالب بعد الانتهاء من الفصل قادراً على أن :

- يفرق بين الطرق المختلفة لقياس حسا الناتج المحلي الإجمالي .
- يفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و الناتج المحلي الحقيقي و الناتج القومي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج .
- يذكر مزايا و عيوب حسابات الناتج المحلي الإجمالي .
- يفسر أرقام و مؤشرات الناتج السعودي .

الخطوط العريضة للفصل :

- الناتج المحلي الإجمالي .
- الناتج القومي الإجمالي .
- تطبيق محلول .
- الناتج المحلي الحقيقي و النقدي .
- تطبيق محلول .
- دورة التدفق الدائري للدخل في حالة قطاعين .
- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي .

- مثال تطبيقي .
- متوسط نصيب الفرد من الدخل Per – Capita income .
- تطبيق محلول .
- مزايا حسابات الناتج المحلي .
- عيوب و محاذير حسابات الناتج المحلي .
- الناتج المحلي الإجمالي السعودي .
- تشكيل مجموعات عمل .
- أسئلة للمراجعة .
- واجب منزلي .

الناتج المحلي الإجمالي

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :

مجموع قيمة ما ينتج من سلع نهائية و خدمات داخل الحدود الجغرافية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) سواء تم ذلك بواسطة مواطني الدولة أو الأجانب المقيمين بها . و يطلق على الناتج المحلي هنا بناتج المحلي الإجمالي الأسمى أو الناتج بالأسعار الجارية .

و من التعريف يلاحظ أن :

- 1- الناتج المحلي يقوم بالسعر الجاري .
- 2- الناتج المحلي الإجمالي يركز على ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة .
- 3- يهتم الناتج المحلي بما أنتج خلال العام , بغض النظر عن سنة البيع .

الناتج القومي الإجمالي

Gross National Product (GNP)

مفهوم الناتج القومي الإجمالي :

مجموع قيمة ما ينتج من سلع نهائية و خدمات بواسطة مواطني دولة ما خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) سواء تم ذلك داخل الحدود الجغرافية للدولة أو خارجها .

و من التعريف يلاحظ أن :

الناتج القومي الإجمالي يركز على جنسية عناصر الإنتاج التي استخدمت لإنتاج هذه المنتجات .

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج

فإن كان :

- 1- صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج موجب فإن :
الناتج القومي الإجمالي < الناتج المحلي الإجمالي
- 2- صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج سالب , فإن :
الناتج القومي الإجمالي > الناتج المحلي الإجمالي
- 3- صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج صفر , فإن :
الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي

تطبيق محلول : (لتنمية مهارة التفكير الإبداعي و المقارنة)

احسب الناتج القومي الإجمالي إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي 1680 مليار ريال و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة إلى داخل الدولة 191 مليار ريال , و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة إلى خارج الدولة 151 مليار ريال ثم قارن بين الناتج القومي و الناتج المحلي ؟

الحل :

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج
= 1680 + (191 – 151)

$$= 1680 + 40$$

$$= 1720 \text{ مليار ريال}$$

يلاحظ أن الناتج القومي (1720 مليار ريال) < الناتج المحلي (1680 مليار ريال)

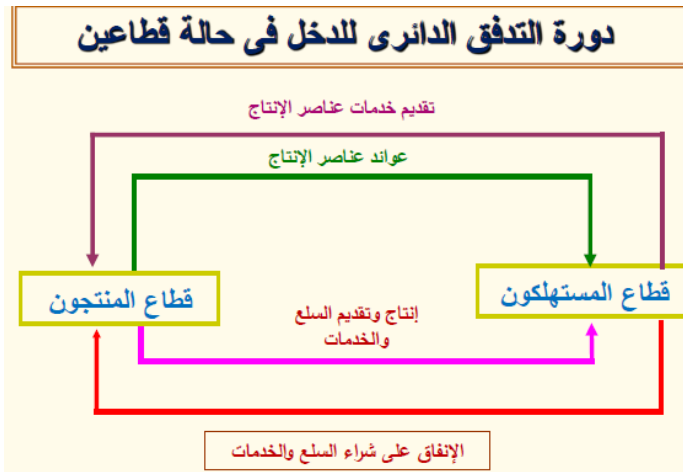
تطبيق غير محلول : (لتمنية مهارة التفكير الإبداعي و المقارنة)

احسب الناتج القومي الإجمالي إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي 4267 مليار دولار و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة داخل الدولة 450 مليار دولار , و أن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة من داخ الدول 350 مليار دولار , ثم قارن بين الناتج القومي و الناتج المحلي ؟
الإجابة عن طريق الطلاب في المحاضرة

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و النقدي Real and Nominal GDP

- الناتج المحلي النقدي : يعبر عن قيمة ما أنتج من سلع نهائية و خدمات خلال عام مقومة بأسعار هذا العام .

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$



طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي :

هناك ثلاث طرق , هي :

- 1- طريقة الناتج النهائي .
- 2- طريقة الإنفاق .
- 3- طريق الدخل .

أولاً : طريقة الناتج النهائي :

يتمثل الناتج النهائي في مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي أنتجت خلال عام . و بالتالي فإننا نقوم باستبعاد السلع الوسيطة و الخامات التي استخدمت في إنتاج السلع النهائية . يمكن أيضاً الحصول على قيمة السلع النهائية عن طريق القيمة المضافة , على النحو التالي :
القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج .

مثال تطبيقي : مراحل إنتاج الثوب و القيمة المضافة (لتمنية مهارة التفكير)

(3) القيمة المضافة بالريال	(2) قيمة البيع بالريال	(1) مراحل الإنتاج	
20	20	مزارع القطن	(1)
10	30	مصنع النسيج	(2)
20	50	الخياط	(3)
50 ريال	100 ريال		

لو جمعنا القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج لحصلنا على قيمة الثوب و هي قيمة السلعة النهائية 50 ريال .
 أما لو جمعنا قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل الإنتاج لأصبح لدينا مبلغ 100 ريال و هو ضعف ثمن الثوب , لذلك فإن جمع قيمة
 البيع لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة يعطينا قيمة مظلة لأنها تحتسب في قيمة السلعة أكثر من مرة .
 و تقادياً لهذه الازدواجية في الحساب تحسب قيمة الناتج المحلي إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة (السلعة النهائية × سعر السوق
) أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة .

ثانياً : طريقة الإنفاق :

- و تركز هذه الطريقة على الطلب الكلي في المجتمع .
 و يشتمل الإنفاق الكلي على :
- 1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص (استهلاك خاص) .
 - 2- الإنفاق الاستثماري الخاص (استثمار خاص) .
 - 3- الإنفاق الحكومي : (استهلاك حكومي + استثمار حكومي) .
 - 4- صافي التعامل مع العالم الخارجي : (صادرات - واردات) أو صافي التجارة الخارجية .
- بعبارة أخرى أن الإنفاق الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) = إنفاق استهلاكي خاص + إنفاق استثماري خاص + إنفاق حكومي +
 صافي التعامل مع العالم الخارجي .

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن :

- GDP تمثل الناتج المحلي الإجمالي .
 C الاستهلاك الخاص .
 I استثمار خاص (الاستثمار الثابت + التغير في المخزون) .
 G إنفاق حكومي .
 X صادرات , M واردات .
 X - M صافي التعامل مع العالم الخارجي .

ثالثاً : طريقة الدخل :

و تركز هذه الطريقة على دخول (عوائد) عناصر الإنتاج :
 و يلاحظ أن العوائد عبارة عن :

- الأجور و الرواتب .
- الأرباح .
- الفوائد .
- الإيجارات .
- دخول أصحاب الأعمال الصغيرة .

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل} = \frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

تطبيق محلول (لتنمية مهارة التفكير) :

إذا بلغ الدخل القومي 300 مليار دولار , و عدد السكان 20 مليون نسمة , احسب متوسط دخل الفرد ؟

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل} = \frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل} = \frac{300000}{20} = 15 \text{ ألف دولار}$$

مزايا حسابات الناتج المحلي :

- 1- تعتبر مقياس لرفاهية المجتمع .
- 2- تفيد في التخطيط .
- 3- تفيد في التنبؤ .
- 4- تستخدم للحكم على مدى تقدم المجتمع .
- 5- تستخدم في المقارنة بين الدول .

عيوب و محاذير حسابات الناتج المحلي

- 1- يجب الحذر عند استخدامها في المقارنة بين الدول بسبب اختلاف طريقة الحساب .
- 2- قد يحدث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي , و لكن قد لا يشعر أفراد المجتمع بتحسن ملموس في مستوى الرفاهية في الوقت الحالي , مثال لذلك زيادة الإنفاق العسكري للدولة , و الإنفاق على الصعود إلى الفضاء .
- 3- احتمال الخطأ في حسابها بسبب :
 - نقص بعض البيانات .
 - عدم توفر بعض البيانات .
 - عدم دقة بعض البيانات .

الناتج المحلي الإجمالي السعودي

القيمة : مليار ريال (لتنمية مهارة التفكير و المقارنة)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

2010	2009	2008	2007	2006	
1679,1	1412,6	1786,1	1442,6	1335,6	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
128,9	122,4	116,5	106,0	108,8	الرقم القياسي لأسعار المعيشة لجميع السكان بأسعار 1999
1302,6	1154,1	1533,1	1361,0	1361,0	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشكيل مجموعات عمل :

(لتنمية مهارات التفكير)

المجموعة الأولى :

- وضح مفهوم الناتج المحلي الإجمالي , مع شرح طرق حسابه , و مزاياه و عيوبه المختلفة ؟

المجموعة الثانية :

- ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و الناتج القومي الإجمالي ؟
- اشرح الطرق المختلفة لحساب الناتج المحلي الإجمالي ؟

المجموعة الثالثة :

- وضح بالرسم البياني دورة تدفق الدخل في اقتصاد مكون من قطاعين ؟

أسئلة مراجعه

اختر الإجابة الصحيحة :

1- تعتمد طريقة الدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي على :

- أ- دخول عناصر الإنتاج
- ب- الطلب الكلي في المجتمع
- ت- القيمة المضافة
- ث- كل ما ذكر غير صحيح

2- تعتمد طريقة الإنفاق في حساب الناتج المحلي الإجمالي على :

- أ- دخول عناصر الإنتاج
- ب- الطلب الكلي في المجتمع
- ت- القيمة المضافة
- ث- كل ما ذكر غير صحيح

3- تتمثل القيمة المضافة في :

- أ- ناتج طرح قيمة الإنتاج من قيمة مستلزمات الإنتاج
- ب- ناتج طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج
- ت- أ , ب معاً
- ث- كل ما ذكر غير صحيح

الفصل الثالث – تحديد مستوى الدخل في اقتصاد ذي قطاعين

مكونات الناتج المحلي :

نفتوض اقتصاد مبسط (مغلق) يتكون من قطاعين فقط :

(القطاع العائلي و قطاع الاعمال)

بالتالي لا يوجد تبادل مع العالم الخارجي ولا يوجد قطاع حكومي

لتحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد ذي قطاعين يلزم ان نتعر على كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار

دالة الاستهلاك وداله الادخار

يقسم الدخل المتاح (Y) عادة بين الاستهلاك (C) والادخار (S)

يمكن القول ان الاستهلاك والادخار دالة طردية في الدخل ، حيث ان زيادة الدخل يؤدي الى زيادة كل من الاستهلاك والادخار .

الادخار : ذلك جزء من الدخل غير المستهلك .

$$Y = S + C$$

يمكن التعبير عن دالة الاستهلاك رياضيا على النحو التالي :

$$C = a + bY$$

حيث ان : **C** تمثل الاستهلاك .

a مقدار ثابت او الاستهلاك المستقل او التلقائي (قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل المتاح = صفر)

b تشير الى الميل الحدي للاستهلاك

Y تمثل الدخل المتاح

الميل الحدي للاستهلاك b : هو عبارة عن تغير في الاستهلاك بسبب تغير الدخل المتاح .

اي ان : الميل الحدي للاستهلاك =

التغير في الاستهلاك

التغير في الدخل المتاح

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

MPC = Marginal Propensity to Consume

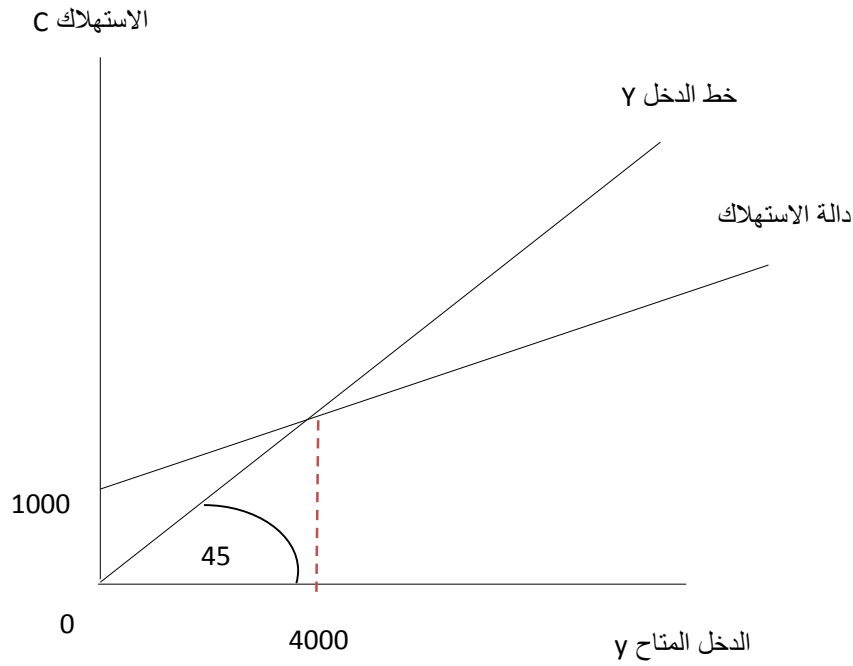
الميل المتوسط للاستهلاك : هو عبارة عن ناتج قسمة الاستهلاك على الدخل المتاح اي ان :

$$\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل المتاح}} = \text{الميل المتوسط للاستهلاك}$$

APC = Average Propensity to Consume

$$APC = \frac{C}{Y}$$

دالة الاستهلاك بيانياً :



جدول يبين العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار

الادخار بالريال	الاستهلاك بالريال	الدخل المتاح بالريال
1000 -	1000	0
750 -	1750	1000
500 -	2500	2000
250 -	3250	3000
0	4000	4000
250	4750	5000
500	5500	6000
750	6250	7000

حساب الميل المتوسط والحددي للاستهلاك وللادخار

MPS	MPC	APS	APC	الادخار	الاستهلاك	الدخل المتاح
-	-	-	-	1000 -	1000	0
0.25	0.75	0.75 -	1.75	750 -	1750	1000
0.25	0.75	0.25 -	1.25	500 -	2500	2000
0.25	0.75	0.08 -	1.08	250 -	3250	3000
0.25	0.75	0	1	0	4000	4000
0.25	0.75	0.05	0.95	250	4750	5000
0.25	0.75	0.08	0.92	500	5500	6000
0.25	0.75	0.11	0.89	750	6250	7000

ملاحظات على الجداول :

وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك والادخار
وجود قدر من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل ويسمى الاستهلاك التلقائي ، اي ان الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل لابد له من الاستهلاك ويحصل عليه عن طريق :

1-الاقتراض ونسبية الادخار السلبي

الادخار السالب يتناقص بزيادة الدخل حتى يصبح صفراً وتسمى نقطة التعادل اي أن الاستهلاك قد تساوي مع الدخل

يتم حساب الميل المتوسط للاستهلاك APC عن بقسمة الاستهلاك على الدخل $APC = C/Y$

يتم حساب الميل المتوسط للادخار APS بقسمة الادخار على الدخل $APS = S/Y$

يجب ملاحظة أن $APC + APS = 1$

يتم حساب الميل الحدي للاستهلاك MPC عن طريق قسمة التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل : $MPC = \Delta C / \Delta Y$

يتم حساب الميل الحدي للادخار MPS عن طريق قسمة التغير في الادخار على التغير في الادخار على

التغير في الدخل : $MPS = \Delta S / \Delta Y$

يجب ملاحظة أن $MPC + MPS = 1$

نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك نسبة ثابتة وهي (0.75) نظراً لأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة خطية ، وبالتبعية فإن الميل الحدي

للادخار ثابت ويساوي 0.25

الاستهلاك جزئان :

احدهما يتأثر بالدخل فيتغير بتغيره

والآخر لا يتأثر بالدخل

ويمكن توضيح دالة الاستهلاك على النحو التالي :

$$C = a + b Y$$

$$C = 1000 + 0.75 Y$$

الاستهلاك

الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً
(الاستهلاك التلقائي)

الميل الحدي للإستهلاك

العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك

الاسعار

ارتفاع السعر يترتب عليه انخفاض الاستهلاك والعكس صحيح (علاقة عكسية)

توقعات الاسعار

توقع ارتفاع الاسعار في المستقبل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحالي والعكس صحيح

المحاكاة (التقليد)

حيث يحاول الفرد عادة تقليد أقرانه وجيرانه والمحيطين به في نمط استهلاكهم ولو أدى ذلك إلى إنفاق معظم دخله على الاستهلاك

التحضر

يترتب على التحضر زيادة الاستهلاك

الثروة المفاجئة

يترتب على الثروة المفاجئة زيادة الاستهلاك في البداية ، ثم ينخفض بعد ذلك بعد تحقيق قدر معين من الاشباع وتحول المستهلك من النمط

الاستهلاكي إلى الادخار

عوامل اخرى : مثل ادواق المستهلكين

دالة الادخار

يمثل الادخار الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك ويتأثر الادخار بالعديد من العوامل أهمها الدخل

مفهوم دالة الادخار : تمثل العلاقة الطردية بين الدخل المتاح كمتغير مستقل والادخار كمتغير تابع مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الادخار

بخلاف الدخل المتاح .. اي أن : زيادة الدخل المتاح تؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح

دالة الادخار رياضياً :

يمكن التعبير عن دالة الادخار رياضياً على النحو التالي :

$$S = - a + (1 - b) Y$$

حيث أن :

S تمثل الادخار

-a مقدار ثابت (قيمة الادخار عندما يكون الدخل المتاح = صفر)

b تشير إلى الميل الحدي للاستهلاك

(1 - b) الميل الحدي للإدخار

Y تمثل الدخل المتاح

الميل الحدي للادخار : هو عبارة عن التغير في الادخار بسبب تغير الدخل المتاح

$$\frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل المتاح}} = \text{الميل الحدي للادخار}$$

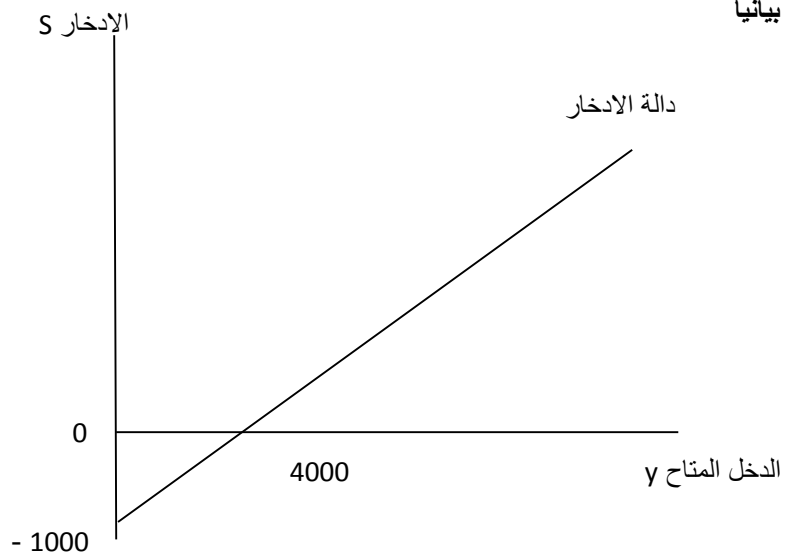
$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

الميل المتوسط للادخار : هو عبارة عن ناتج قسمة الادخار على الدخل المتاح ، أي ان :

$$\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل المتاح}} = \text{الميل المتوسط للادخار}$$

$$APS = \frac{S}{Y}$$

دالة الادخار بيانياً



ملاحظات :

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط = 1 صحيح

$$APC + APS = 1$$

فإذا كان $APC = 0.7$ فإن $APS = 0.3$

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1 صحيح

$$MPC + MPS = 1$$

فإذا كان $MPC = 0.80$ فإن $MPS = 0.20$

رسم دالتي الاستهلاك و الادخار معاً

يمكن جمع دالتي الاستهلاك و الادخار في رسم واحد لمعرفة العلاقة بينهما

نلاحظ ان عند مستوى الدخل 4000 ، يكون الاستهلاك مساوياً للدخل (نقطة تقاطع خط الدخل مع دالة الاستهلاك) ، ويكون مقدار الادخار عند هذا

المستوى من الدخل يساوي صفر

أي مستوى دخل اقل من 4000 يكون مستوى الاستهلاك اكبر من الدخل ويكون الادخار في هذه الحالة سالباً

أي مستوى دخل اكبر من 4000 يكون مستوى الدخل اكبر من الاستهلاك ويكون الادخار موجب

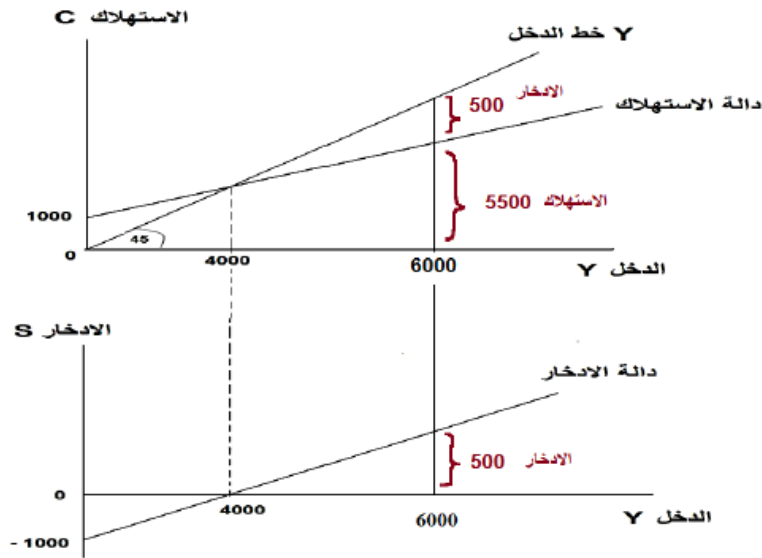
عند مستوى الدخل (6000) يكون مقدار الاستهلاك (5500) ويكون الادخار (500)

$$C = 1000 + 0.75 Y = 1000 + 0.75 (6000) = 5500$$

$$S = - 1000 + 0.25 Y = -1000 + 0.25 (6000) = 500$$

or $S = Y - C = 6000 - 5500 = 500$

دالتي الاستهلاك والادخار



توازن الدخل في اقتصاد مكون من قطاعين :

القطاعان هما :

قطاع المستهلكين . ونعبر عنه بالاستهلاك (C)

قطاع المنتجين . ونعبر عنه بالاستثمار (I)

شرطا التوازن في الاقتصاد مكون من قطاعين

1 - الدخل = الانفاق

$$Y = C + I$$

حيث ان Y تمثل الدخل و C تشير الى الاستهلاك و I تمثل الاستثمار .

بياننا ، يتحقق التوازن عند تقاطع خط الدخل مع دالة الانفاق الكلي ($C + I$)

2- الحقن = التسرب

$$I = S$$

عناصر الحقن : اي المتغيرات التي تؤدي زيادتها الى زيادة الدخل والعكس صحيح .

عناصر التسرب : اي المتغيرات التي تؤدي زيادتها الى انخفاض الدخل والعكس صحيح .

بياننا ، يتحقق التوازن بتقاطع دالة الادخار S مع دالة الاستثمار I

توازن مستوى الدخل بياننا :

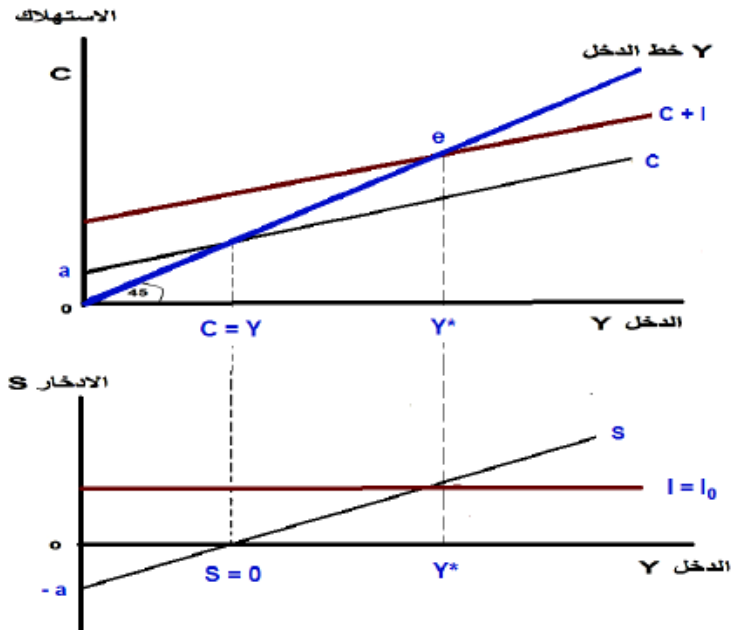
طالما ان الاستثمار تلقائي (لا يعتمد على الدخل) فيمثل بياننا بخط مستقيم افقي

يتحدد مستوى الدخل التوازني * Y بطريقتين :

أ (تقاطع خط الدخل مع دالة الانفاق الكلي (دالة الاستهلاك + الاستثمار

$$Y = C + I$$

(ب) تقاطع دالة الاستثمار مع دالة الادخار $S = I$



تحديد مستوى الدخل التوازني في قطاعين بيانياً

مستوى الدخل التوازني في حالة قطاعين رياضياً :

نفترض هنا بأن الاستثمار ثابت (تلقائي) ، ولا يتأثر بالدخل .
ومن ثم فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد بالمعادلة التالية :

$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a + I_0)$$

كما ان مضاعف الاستثمار هو : $\frac{1}{(1-b)}$

الاثبات الرياضي لمعادلة تحديد مستوى الدخل التوازني :

دالة الاستهلاك : $C = a + by$

الاستثمار (التلقائي) $I = I_0$

عند التوازن : $Y = C + I$

بالتعويض عن دالة الاستهلاك :

$$Y = a + by + I_0$$

$$Y - By = a + I_0$$

$$Y (1 - b) = a + I_0$$

$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a + I_0)$$

مضاعف الاستثمار

$$\frac{1}{1-b} = \text{مضاعف الاستثمار}$$

ويفيد مضاعف الاستثمار في معرفة قيمة التغير في الدخل الناتجة عن قيمة التغير في الاستثمار (عنصر حقن)
وتتوقف قيمة التغير في الدخل على تغير في قيمة الايتثمار وقيمة مضاعف الاستثمار

ويحسب التغير في الدخل الناتج عن تغير الاستثمار على النحو التالي : $AY = AI \Delta I \frac{1}{(1-b)}$

تمرين على مضاعف الاستثمار :

احسب أثر تغير الاستثمار بقيمة 200 مليون دولار على الدخل , اذا علم ان الميل الحدي للاستهلاك 0.8
الحل :

$$AY = AI \frac{1}{1-b} = 200 \frac{1}{1-0.8}$$

$$= 200 (5) = 1000$$

تمرين على توازن الدخل :

اذا علمت ان :

$$C = 200 + 0.75 Y$$

$$I = 400$$

المطلوب :

1. كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد؟ وما هما ؟

2. احسب كل من :

أ. مستوى الدخل التوازني .

ب. الاستهلاك

ج. الادخار

الحل :

المعطيات:

$$I_0 = 400 . \quad b = 0.75. \quad a = 200$$

يتألف هذا الاقتصاد من قطاعين وهما : قطاع المستهلكون (القطاع العائلي) وقطاع المنتجون (رجال الاعمال)
(أ) الدخل التوازني :

$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a + I_0)$$

$$\frac{1}{(1-0.75)} (200 + 400) = 1/0.25 (600) = 2400$$

(ب) الاستهلاك :

نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك مما يلي :

$$C = 200 + 0.75 (2400) = 2000$$

(ج) الادخار :

نحصل على الادخار بطريقتين :

$$\text{الاولى : } I = S = 400 \text{ اي ان الادخار } = 400$$

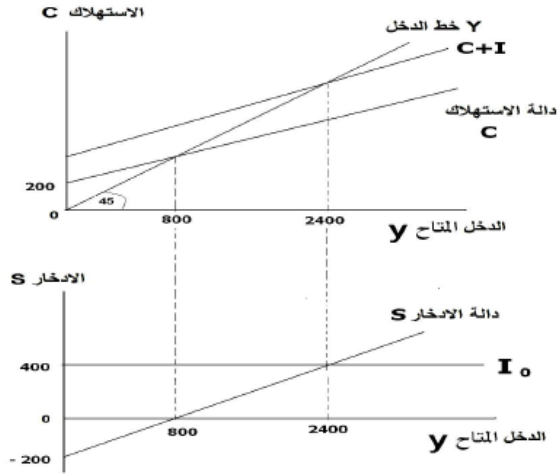
الثانية : بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار كما يلي :

$$S = -a + (1-b) Y = - 200 (1-0.75) (2400)$$

$$S = - 200 + 0.25 (2400) = 400$$

توازن الدخل في حالة قطاعين بيانياً

دالتي الاستهلاك والادخار



تمرين آخر :

توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما :

الدخل المتاح (مليار دولار)	الاستهلاك (مليار دولار)
صفر	100
1000	850
2000	1600

والمطلوب :

حساب كل من ميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار

حساب الميل المتوسط للاستهلاك وكذلك الميل المتوسط للادخار

تكوين دالتي الاستهلاك والادخار

بفرض ان الاستثمار التلقائي = 50 مليار دولار ، احسب مستوى الدخل التوازني

حساب قيمة الاستهلاك والادخار عند مستوى الدخل التوازني

بفرض ان الاستثمار التلقائي زاد بمقدار 10 مليار دولار ، وضح اثر ذلك على مستوى الدخل التوازني

محددات الناتج الكلي " الطلب والعرض الكليين "

يتحدد مستوى الناتج لاي دولة بمحورين اساسيين هما :

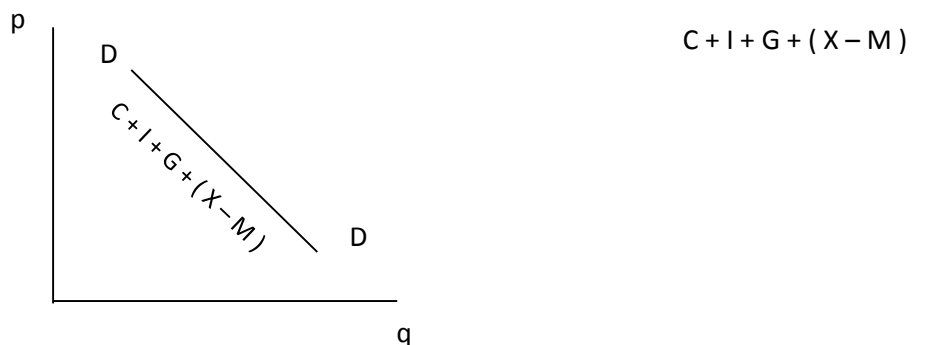
مستوى الطلب الكلي : مجموع السلع والخدمات التي ترغب الوحدات الاقتصادية في الحصول عليها

(الكمية الكليه التي يمكن شراؤها عند مستوى اسعار معينه)

مستوى العرض الكلي : مجموع الكميات التي يرغب القطاع التجاري ببيعها .

منحنى الطلب الكلي

محددات الطلب الكلي :

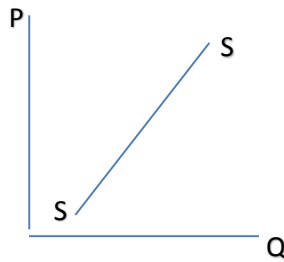


خصائص منحنى الطلب الكلي

يميل الى الاسفل : منحنى الطلب الكلي يميل من الاعلى الى الاسفل والى اليمين كنتيجة مباشرة لتأثر كمية النقود المتاحة بتغيرات الاسعار ، فزيادة الاسعار مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة يعني انخفاض القوى الشرائية للنقود مما يعني تراجع قدره على الشراء كميات اكبر من السلع والخدمات يتأثر بعوامل اخرى تؤدي الى تغير وضعه لليمين او اليسار متغيرات السياسة النقدية والمالية : السياسة النقدية : السياسة التي ينفذها البنك المركزي (ما يؤثر على حجم المعروض من النقد باستخدام ادوات السياسة النقدية : اسعار الفائدة ، الاحتياطي النقدي ، سعر الخصم) السياسة المالية : السياسة التي تنفذها الحكومة . متغيرات خارجيه : الحروب والثروات وتغير اسعار السلع والخدمات الاساسيه في عملية التجارة الخارجيه للبلد المعني .

منحنى العرض الكلي

محددات العرض الكلي :
النتائج المحتملة : اعتمادا على الاستغلال الأمثل للموارد
مستويات الأجور



منحنى العرض الكلي عبر الزمن

اولاً : في المدى القصير ، هو المنحنى الطبيعي حيث يميل من أسفل إلى أعلى

لأن الموارد غير مستغلة بالكامل

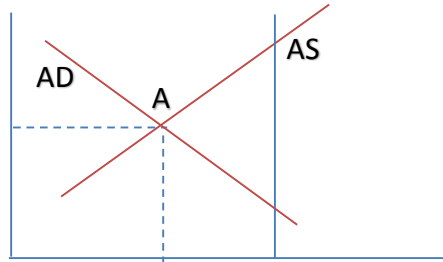
كل زيادة في الأسعار تؤدي لمزيد من الاستغلال الكامل للموارد

ثانياً : في المدى الطويل : في حالة استغلال كافة الموارد في المجتمع فإن أي زيادة في الاسعار لا تؤدي لزيادة الكمية المعروضة مما يؤدي إن يكون منحنى العرض عمودياً

حالة التوازن

المدخل الكينزي في تحقق التوازن :

يرى كينز امكاسمه صفحة نية تحقق التوازن قبل الناتج الكامن (مستوى التشغيل) اي ان يصل الى نقطة توازن اقل من تلك النقطة التي يمكن تحقيقها في ظل التشغيل الكامل للموارد الوضوح بالرسم



التوضيح : تشير النقطة A إلى مستوى الناتج الحقيقي في الإقتصاد وكما هو ملاحظ فإنه اقل من مستوى التوظيف الكامل وبالتالي فإن زيادة الاسعار تعمل على زيادة الكميات المعروضة وبالتالي الاقتراب شيئاً فشيئاً من مستوى التوظيف الكامل ، ومع الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل يتحول منحنى العرض إلى خط عمودي

المدخل التقليدي في التوازن الكلي :

الفكرة الاساية هي : ان الإقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل (منحنى العرض عمودي)

إن أي اختلال في التوازن بين مستوى العرض والطلب الكليين يرجع من جديد

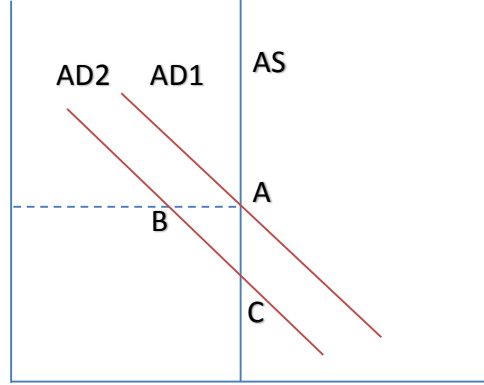
بسبب مرونة الاسعار ، وتوضيح ذلك ان وجود فائض طلب او عرض سيجعل الاسعار تتحرك بالسرعه الكافيه

لأعادة التوازن الى حالها

والرسم التالي يوضح آلية تحقق التوازن :

التوضيح :

العوامل السلبية تؤدي لانتقال منحنى الطلب الى AD2 ومع ثبات الاسعار ينتقل الناتج الى B حيث يوجد فائض عرض ولكن وبتفعيل آلية الاسعار والاجور فان المستوى العام للاسعار سينخفض الى ادنى مستوى له C وبالسرع الكافية لكي يعود الاقتصاد الى حجم العرض السابق



الدخل التوازني

مكونات الناتج المحلي

الاستهلاك (C)

الاستثمار (I)

الانفاق الحكومي (G)

الصادرات (X)

الواردات (M)

والناتج المحلي (GDP) او الدخل يرمز له بالرمز (Y) ويطلق عليه الطلب الكلي (AD) او الانفاق الكلي

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad (AE)$$

$$(AE) = (AD) = (Y) = (GDP)$$

الناتج المحلي الاجمالي : مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة .
الدخل الكلي : مجموع ما تحصل عليه قطاعات الانتاج المختلفه او انه عناصر الانتاج المستغله من دخول تلك السنه .
الانفاق الكلي : عبارته عن طلب الفعال في اقتصاد ما .

مفهوم الدخل التوازني

الوضع التوازني يكون عندما يتساوى الناتج المحلي مع الدخل والانفاق

$$(AE) = (Y) = (GDP)$$

اثار اختلال وضع التوازني :

اولا : في حالة زيادة اوجه الانفاق عن الدخل .

اي زيادة اوجه الانفاق عن قيمة ما تم انتاجه فعلا في الاقتصاد هذا سيؤدي الى استنزاف المخزون واستمرار ذلك سؤدي الى نفاذه وبالتالي رفع مستوى الانتاج لمقابلة الطلب المتزايد

ثانيا : نقصان اوجه الانفاق عن الدخل .

الفائض الذي لم يتم استهلاكه سيتجول الى المخزون لدى القطاعات المنتجه وتراكم هذا المخزون سيؤدي الى اتخاذ قرار حول مستوى الانتاج الفعلي في الاقتصاد

النتيجه : الوضع التوازني في الاقتصاد يتحدد عندما يكون

اجمالي الانفاق مساو تماما لمستوى الانتاج وبالتالي فتحديد

الدخل التوازني سينطلق من تساوي الدخل المتأتي من الانتاج

الفعلي مع مستوى الانفاق في الاقتصاد

تحديد مستوى الدخل التوازني

قلنا سابقا ان :

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

وان :

$$AE = C + I + G + (X - M) = AD$$

والوضع التوازني عندما يتساوي الدخل من الانفاق اي : $Y = AE$

مثال لاجاد الدخل التوازني

يمكن اعادة كتابة معادله الدخل التوازني كما يلي :

$$Y = (a + by) + I + G + (X - M)$$

حيث :

$$(a + by) = C$$

وباختصار يمكن اعادة كتابة المعادله السابقه :

$$Y = \frac{1}{1-b} \{ a + I + G + (X - M) \}$$

مثال لاجاد الدخل التوازني

اقتصاد يتكون من اربعة قطاعات ومكونات الانفاق تحددت ب:

$$C = 200 + 0,8 Y$$

الاستهلاك 8 ٪ من الدخل و 200 مليون ريال

الانفاق الحكومي G ويساوي 200 مليون ريال

الواردات وقيمتها 2000 مليون

الصادرات وتساوي 1950 مليون

الحل :

الوضع التوازني :

$$Y = AE$$

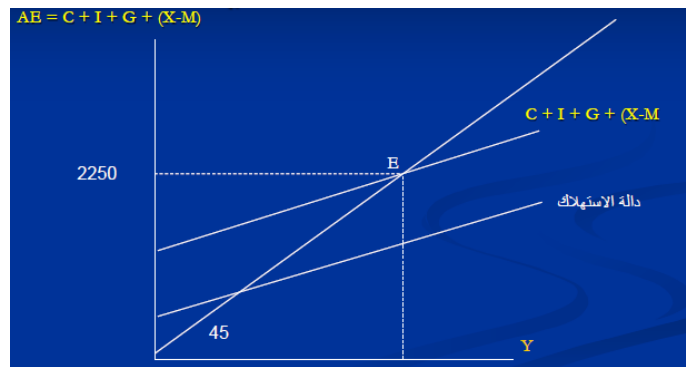
$$Y = \frac{1}{1-b} \{ a + I + G + (X - M) \}$$

اذن

$$Y = \frac{1}{0,2} \{ 200 + 100 + 200 + (2000 - 1950) \}$$

$$Y = 2250$$

التمثيل البياني



ملاحظات على الرسم البياني :

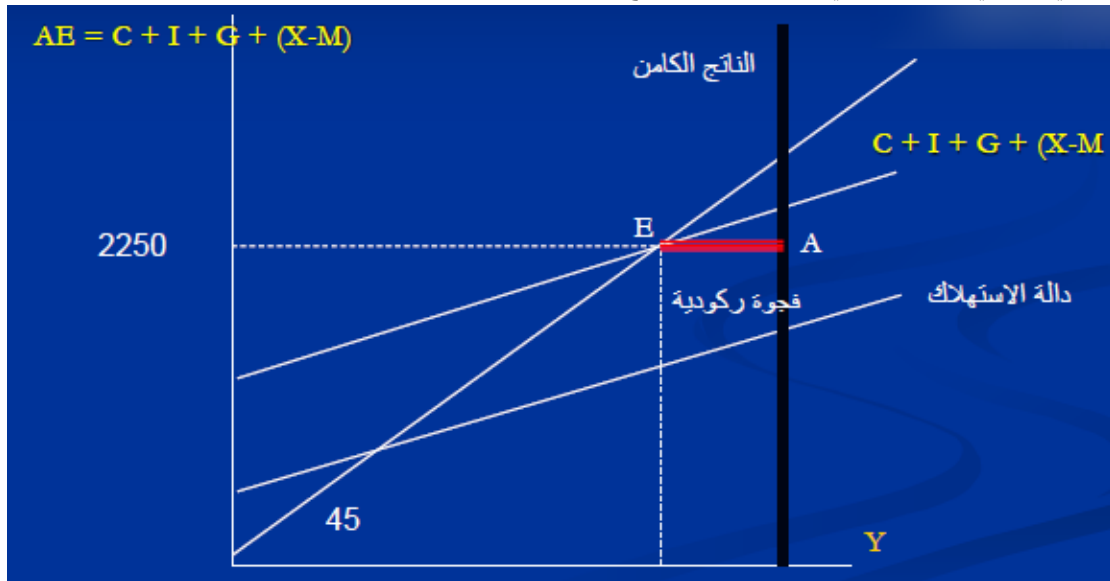
1. يوضح المحور الافقي الدخل .
2. ط يمثل المحور الراسي اوجه الانفاق
3. يشير الشعاع من نقطه الاصل بزاوية 45 الى جميع النقاط التي يتساوي فيها الدخل مع الانفاق وبالتالي فأي نقطه على هذا الشعاع تعني توازن الاقتصاد
4. اي نقطه يتقاطع فيها شعاع ال45 مع منحنى الانفاق تعني نقطه التوازن وهي E

تساؤلات :

1. ماذا سيحدث للدخل التوازني اذا تغير الانفاق في اي من القطاعات الاربعة السابقه .
 2. ماذا سيحدث اذا كان مستوى الناتج وبالتالي الدخل التوازني في اقتصاد ما اقل من مستوى الناتج الكامن
- التساؤل الاول :** اذا تغيرت اوجه الانفاق السابقه ستؤدي الى التأثير مباشره على مستوى الدخل التوازني
- التساؤل الثاني :** اذا كان مستوى الناتج المحلي وبالتالي الدخل التوازني اقل او اكبر من مستوى الناتج الكامن فان ذلك سيؤدي الى الاختلال في الاقتصاد ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي :

الاختلال الكلي في الاقتصاد

اولا ك الناتج المحلي وبالتالي الدخل التوازني اقل من مستوى الناتج الكامن



ملاحظات على اختلال الكلي السابق

1. التوازن قد حدث عند النقطة E
2. الناتج اقل من الامكانيات الفعلية في الاقتصاد او ما يسمى بالناتج الكامن اي ان الاقتصاد يعمل بأقل من طاقاته
3. الاقتصاد يعمل بوجود بطاله
4. النقاط السابقه تعني وجود ركود لدى بعض الوحدات الاقتصاديه (فجوة ركودية)

الاختلال الكلي في الاقتصاد

اولا : الناتج المحلي وبالتالي الدخل التوازني اكبر من مستوى الناتج الكامن

ملاحظات على الاختلال الكلي السابق :

- التوازن قد حدث عند النقطة E
- الانفاق أكبر من الامكانيات الفعلية في الاقتصاد أو ما يسمى بالناتج الكامن أي ان الطلب الفعال أكبر من قيمة مستوى الناتج الذي تحدده امكانيات الاقتصاد
- القيمة النقدية في أيدي القطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للنتاج الكامن وهذا بدوره يؤدي إلى ما يسمى بالفجوة التضخيمية

الفصل الرابع

تحديد مستوى الدخل في اقتصاد ذي ثلاثة قطاعات

القطاعات الثلاثة، هي:

قطاع المستهلكين، ونعبر عنه بالاستهلاك (C)

قطاع المنتجين، ونعبر عنه بالاستثمار (I)

القطاع الحكومي، ويقوم التالي:

الإنفاق الحكومي G

فرض الضرائب T

شرط التوازن في اقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات

الدخل = الإنفاق

$$Y = C + I + G$$

حيث أن Y تمثل الدخل، و C تشير إلى الاستهلاك، و I تمثل الاستثمار، و G الإنفاق الحكومي.

الحقن = التسرب

الاستثمار + الإنفاق الحكومي = الادخار + الضرائب، أي ن :

$$I + G = S = T$$

مستوى الدخل التوازني في حالة 3 قطاعات رياضياً:

(حالة الضريبة الثابتة)

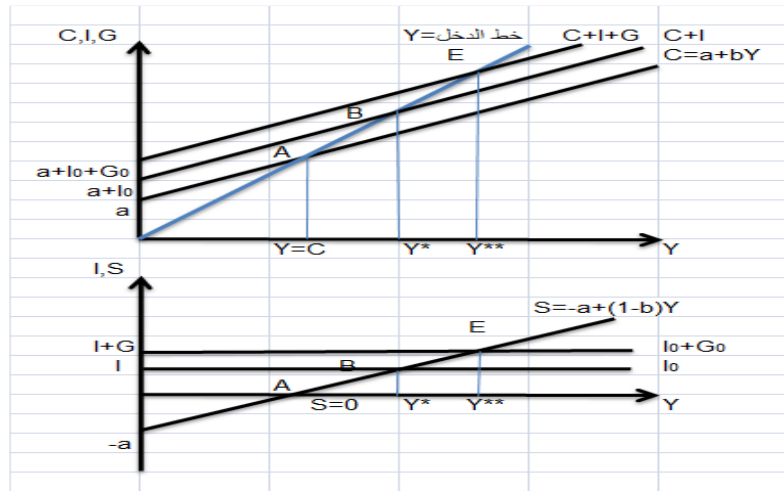
$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

حيث تمثل T_0 الضرائب الثابتة، كما أن:

$$\frac{1}{(1-b)}$$

يمثل مضاعف الإنفاق الحكومي

أثر إضافة الإنفاق الحكومي إلى دالة الإنفاق الكلي



مضاعف الإنفاق الحكومي

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{(1-b)}$$

ويفيد مضاعف الإنفاق الحكومي في معرفة قيمة التغير في الدخل الناتج عن قيمة التغير في الإنفاق الحكومي (عنصر حقن).

وتتوقف قيمة التغير في الدخل على التغير في قيمة الإنفاق الحكومي وقيمة مضاعف الإنفاق الحكومي.

ويحسب التغير في الدخل الناتج عن تغير الإنفاق الحكومي على النحو التالي:

$$\Delta Y = \Delta G \frac{1}{(1-b)}$$

تمرين (1) على مضاعف الإنفاق الحكومي:

احسب اثر الزيادة الإنفاق الحكومي بقيمة 500 مليون دولار على الدخل، إذا علمت أن الميل الحدي للأدخار 0.25.
الحل:

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \Delta G = \frac{1}{0.25} (500) = 4(500) = 2000$$

أي أن الزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 500 مليون دولار تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل التوازني بمقدار 2000 مليون دولار

تمرين (2) على مضاعف الإنفاق الحكومي:

احسب اثر الزيادة الإنفاق الحكومي بقيمة 200 مليون دولار على الدخل، إذا علمت أن الميل الحدي للأستهلاك 0.8.
الحل:

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \Delta G = \frac{1}{1-0.8} (200) = 4(200) = 1000$$

أي أن الزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون دولار تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل التوازني بمقدار 1000 مليون دولار

مضاعف الضرائب الثابتة:

$$= \frac{-b}{(1-b)} = \frac{-b}{MPS}$$

ويفيد مضاعف الضرائب في معرفة قيمة التغير في الدخل الناتجة عن قيمة التغير في الدخل الناتجة عن قيمة التغير في الضرائب الثابتة (عنصر تسرب).

وتتوقف قيمة التغير في الدخل على تغير في قيمة الضرائب وقيمة مضاعف الضرائب الثابتة.

ويلاحظ أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل، وانخفاضها يؤدي إلى زيادة الدخل.

ويحسب التغير في الدخل الناجم عن تغير الضرائب الثابتة على النحو التالي:

$$\Delta Y = \Delta T \frac{1}{(1-b)} = \Delta T \frac{-b}{MPS}$$

تمرين (1) على مضاعف الضرائب الثابتة:

احسب اثر الزيادة الضرائب بقيمة 300 مليون دولار على الدخل، إذا علمت أن الميل الحدي للأستهلاك 0.75.
الحل:

$$\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \Delta T = \frac{-0.75}{1-0.75} (300) = -3(300) = -900$$

أي أن زيادة الضريبة الثابتة بمقدار 300 مليون دولار تؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار 900 مليون دولار

تمرين (2) على مضاعف الضرائب الثابتة:

احسب اثر انخفاض الضرائب بقيمة 300 مليون دولار على الدخل، إذا علمت أن الميل الحدي للأدخار 0.20.
الحل:

$$\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \Delta T = \frac{-0.8}{0.2} (300) = -4(300) = -1200$$

أي أن زيادة الضريبة الثابتة بمقدار 300 مليون دولار تؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار 1200 مليون دولار

تمرين: بافتراض أن الدولة خططت لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بقيمة 100 مليون دولار، وكان الميل الحدي للاستهلاك 0.8 ،
المطلوب:

احسب أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل؟

احسب أثر زيادة الضرائب على الدخل؟

احسب الأثر الصافي لزيادة كل من الإنفاق الحكومي و الضرائب على الدخل؟.

أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل:

$$\Delta G = \frac{1}{1 - 0.8} (100) = 5(100) = 500$$

زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 100 مليون دولار تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل التوازني بمقدار 500 مليون دولار.

أثر زيادة الضرائب على الدخل:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1 - b} \Delta T = \frac{-0.8}{0.2} (100) = 4(100) = -400$$

زيادة الضريبة الثابتة بمقدار 100 مليون دولار تؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل التوازني بمقدار 400 مليون دولار.

ج- الأثر الصافي لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل:

الأثر الصافي لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضريبة الثابتة بمقدار 100 مليون دولار = 100 = 400 - 500

أي أنه في حالة زيادة الإنفاق الحكومي والضريبة بنفس القيمة، فإن الزيادة في مستوى الدخل التوازني تكون مساوية لمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي (أو الضريبة) في هذه الحالة فإن:

$$\Delta Y = \Delta G = \Delta T$$

تمرين على توازن الدخل:

إذا علمت أن:

$$C = 100 + 0.75(Y - T)$$

$$T = 100, G = 100, I = 200$$

المطلوب:

1- كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد؟ وما هي؟

2- احسب كل من:

أ- مستوى الدخل التوازني. ب- الاستهلاك. ج- الادخار

الحل: المعطيات:

$$a = 100, b = 0.75, I_0 = 200, G_0 = 100$$

يتألف هذا الاقتصاد من ثلاثة قطاعات، وهي: قطاع المستهلكون (القطاع العائلي) وقطاع المنتجون (رجال الأعمال) والقطاع الحكومي .

2- (أ) مستوى الدخل التوازني:

$$\frac{1}{(1 - b)} (a - bT_0 + I_0 + G_0)$$
$$\frac{1}{(1 - 0.75)} [100 - 0.75(100) + 200 + 100]$$
$$1 \div 0.25 [100 - 75 + 200 + 100] = 4 * 325 = 1300$$

ب- الاستهلاك:

نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C = 100 + 0.75(Y - T)$$
$$= 100 + 0.75(1300 - 100) = 1000$$

ج- الادخار:

نحصل على الادخار بطريقتين:

$$I + G = S + T$$

أي أن:

$$200+100=S+100$$

$$200= \text{أي أن الادخار}$$

الثانية: بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار التالية:

$$\begin{aligned} S &= -a + (1 - b)(Y - T) \\ &= -100 + (1 - 0.75)(1300 - 100) \\ &= -100 + 0.25(1300 - 100) \\ &= -100 + 0.25(1200) = 200 \end{aligned}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة:

يقصد بالميزانية المتوازنة هي الحالة التي يتغير فيها الإنفاق الحكومي بمقدار يساوي مقدار التغير في الضريبة. في هذه الحالة فإن مقدار التغير في الدخل سوف يكون مساوية لنفس مقدار التغير في الإنفاق الحكومي أو الضريبة.

$$\text{أي أن: } \Delta Y = \Delta G_0 = \Delta T_0$$

ويكون قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي واحد صحيح.

مثال: بافترض أن الدولة خططت لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بقيمة 100 مليون دولار، وكان الميل الحدي 0.75 المطلوب:

احسب الأثر الصافي لزيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل؟

ما قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة في هذه الحالة؟

الحل:

الضريبة النسبية في حالة 3 قطاعات:

$$Y=C+I+G \text{ معادلة التوازن هي:}$$

$$C=a+b(Y-T) \text{ دالة الاستهلاك هي:}$$

$$I = I_0 \text{ الاستثمار: (تلقائي)}$$

$$G = G_0 \text{ الإنفاق الحكومي:}$$

$$T = tY \text{ الضريبة النسبية:}$$

حيث t هي معدل الضريبة النسبية

يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة بالمعادلة التالية:

$$Y = \frac{1}{(1 - b + bt)} (a + I_0 + G_0)$$

ويكون مضاعف الضريبة النسبية هو:

$$\text{مضاعف الضريبة النسبية} = \frac{1}{(1-b+bt)}$$

مثال:

إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما:

$$C=100+0.8(Y-T)$$

$$T=0.25Y, G=100, I=200$$

المطلوب:

كم عدد القطاعات التي يتألف منها الاقتصاد؟ وما هي؟

احسب كل من:

أ- مستوى الدخل التوازني. ب- حصيللة الضريبة

ج- مضاعف ضريبة النسبية

د- مستوى الاستهلاك والادخار

الفصل الخامس

توازن الدخل القومي في اقتصاد مكون من أربع قطاعات

القطاعات الأربعة هي:

قطاع المستهلكين: ونعبر عنه بالاستهلاك (C)

قطاع المنتجين: ونعبر عنه بالاستثمار (I)

قطاع الحكومي: ويقوم بالتالي:

الإنفاق الحكومي G

فرض الضرائب

قطاع الخارجي:

صادرات X

واردات M

شرط التوازن في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات

1- الدخل = الإنفاق

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن Y تمثل الدخل، وC تشير إلى الاستهلاك و I تمثل الاستثمار و G تمثل الإنفاق الحكومي ، X الصادرات و M الواردات.

2- الحقن = التسرب

الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات

= الادخار + الضرائب + الواردات

أي أن: $I + G + X = S + T + M$

دالة الواردات :

تعتمد الواردات على عدة عوامل، أهمها الدخل الوطني، حيث أن زيادة الدخل الوطني من المفترض أن يؤدي إلى زيادة الواردات والعكس صحيح.

مفهوم دالة الواردات:

هي العلاقة الطردية بين الدخل الوطني كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع، مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الواردات بخلاف الدخل.

دالة الواردات رياضياً:

$$M = m_0 + m_1 Y$$

حيث أن :

M تمثل إجمالي الواردات

m_0 الواردات المستقلة (الثابتة) أي ذلك الجزء من الواردات الذي لا يعتمد على الدخل الوطني.

m_1 فهي تمثل الميل الحدي للواردات.

الميل الحدي للواردات = ص 91

دالة الصادرات:

تعتمد الصادرات على عدة عوامل من أهمها الدخل العالمي، و لا تعتمد على الدخل الوطني. لهذا يفترض هنا ثابتة (تأخذ مقدار ثابت) أي أن: $X = X_0$

مستوى الدخل التوازني في أربعة قطاعات رياضياً:

$$Y \frac{1}{(1 - b + m_1)} (a - bt_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0)$$

حيث تمثل X_0 الصادرات (ثابتة)، و m_0 المقدار الثابت في دالة الواردات (الواردات الثابتة). وأن $\frac{1}{(1-b+m_1)}$ يمثل مضاعف القطاع الخارجي ، أي

المضاعف في اقتصاد مفتوح.

المضاعف في اقتصاد مفتوح (تجارة خارجية)

$$\frac{1}{1-b+m_1} = \text{مضاعف التجارة خارجية (اقتصاد مفتوح)}$$

وهو ذو قيمة أقل بالمقارنة بالمضاعف في اقتصاد مغلق، بسبب وجود m_1 الميل الحدي للاستيراد في المقام.

تمرين: إذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك 0.75 ، وأن الميل الحدي للواردات 0.15 ، والمطلوب:

احسب قيمة مضاعف الاقتصاد المغلق.

احسب قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

فسر النتائج التي تم الحصول عليها في 2,1

تمرين 2: إذا علمت أن:

$$C=100+0.75(Y-T)$$

$$X=100, M=25+0.15Y, T=100, G=100, I=200$$

المطلوب:

1- كم عدد القطاعات التي يتألف منها هذا الاقتصاد؟ وما هي؟

2- احسب كل من:

أ- مستوى الدخل التوازني. ب- الاستهلاك. ج- الادخار. د- الواردات.

المعطيات:

$$a=100, b=0.75, I_0=200, G_0=100, T_0=100, X_0 = 100, m_0 = 25, m_1 = 0.15$$

الإجابة:

يتألف هذا الاقتصاد من أربعة قطاعات، وهي: قطاع المستهلكون (القطاع العائلي) وقطاع المنتجون (رجال الأعمال) والقطاع الحكومي وقطاع الخارجي.

$$Y = \frac{1}{(1-b+m_1)} (a - bt_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0) \text{ (الدخل التوازني)}$$

$$Y = \frac{1}{(1 - 0.75 + 0.15)} (100 - 0.75 + (100) + 200 + 100 - 25)$$

$$1 \setminus 0.40 = (100 - 75 + 200 + 100 + 75 = 2.5 * 400 = 1000$$

ب- الاستهلاك:

نحصل على الاستهلاك بالتعويض عن الدخل في دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C = 100 + 0.75(Y - T) = 100 + 0.75 + (1000 - 100) = 775$$

ج- الادخار:

بالتعويض عن الدخل في دالة الادخار التالية:

$$S = -a + (1 - b)(Y - T) = -100 + (1 - 0.75)(1000 - 100)$$

$$S = -100 + 0.25(1000 - 100) = -100 + 0.25(900) = 125$$

د- الواردات:

للحصول على الواردات نعوض عن الدخل في دالة الواردات، كما يلي:

$$M = 25 + 0.15Y =$$

$$M = 25 + 0.15Y(1000) = 175$$

$$I+G+X=S+T+M$$

$$200 + 100 + 100 = 125 + 100 + 175$$

$$400 = 400$$

تحديد مستوى الدخل القومي في اقتصاد مفتوح (4قطاعات) مع ضريبة نسبية:

معادلة التوازن هي:

$$Y=C+I+G+X-M$$

دالة الاستهلاك هي:

$$C=a+b(Y-T)$$

الاستثمار: (تلقائي) ، $I = I_0$ ، الإنفاق الحكومي: $G = G_0$

الضريبة النسبية: $T = tY$ ، الصادرات: $X = X_0$

دالة الواردات $M = m_0 + m_1 Y$

يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة بالمعادلة التالية:

$$Y \frac{1}{(1 - b + bt + m_1)} (a + I_0 + G_0 + X_0 - m_0)$$

ويكون مضاعف التجارة الخارجية في حالة الضريبة النسبية هو:

$$\frac{1}{(1 - b + bt + m_1)}$$

مثال: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما:

$$C: 100 + 0.8(Y - T)$$

$$M = 25 + 0.15Y, \quad X = 100, \quad T = 0.25Y, \quad G = 100, \quad I = 200$$

المطلوب :

احسب كل من:

- ج- مستوى الادخار والاستهلاك والادخار
د- مضاعف التجارة الخارجية هـ - قيمة الواردات
الحل :

المضاعف البسيط في الاقتصاد

لتوضيح آلية عمل المضاعف

المضاعف البسيط في الاقتصاد:

لتوضيح آلية عمل المضاعف سنفترض مايلي :

وجود اقتصاد بسيط أي غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي

قواعد في تحليل المضاعف:

- 1- التوازن في الاقتصاد عندما تكون الإنتاجية مساوية للدخل Y ولإنفاق الإجمالي (AE).
2- معادلة التوازن : [$AE = C + I = Y$]

تساؤل : ما هو أثر تغير الاستثمار أو الاستهلاك على الناتج المحلي الأجمالي؟

لإجابة التساؤل لا بد من بيان مفهوم المضاعف وآلية احتسابه .

المضاعف: التغير في الدخل الناتج عن التغير في النفقات (الاستهلاك والاستثمار).

$$\text{معادلة المضاعف} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في النفقات}} = \frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

لتوضيح آلية عمل المضاعف أنظر إلى الجدولين التاليين

$$\text{معادلة المضاعف} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\Delta Y} + \frac{\text{التغير في النفقات}}{\Delta I} = \frac{3000 - 4000}{500 - 700} = 5$$

خلاصة :

1. عندما يكون مستوى الناتج الفعلي 3000 أقل من ذلك مستوى التشغيل 4000 فإن ذلك يعني وجود فجوة ركودية بمقدار 1000
2. للقضاء على هذه الفجوة يجب إحداث نقلة في منحني النفقات وتتم هذه النقلة بزيادة الاستثمارات من 500 إلى 700
3. الزيادة السابقة في الاستثمار 200 أدت إلى زيادة الناتج بفعل آلية المضاعف إلى إحداث زيادة في الدخل بمقدار 1000

آلية عمل المضاعف:

التساؤل المنطقي : كيف يمكن لريال أن يتضاعف أثرة في الدخل التوازني ويصبح خمسة أضعاف ؟
أنظر التوضيح ص195.

افتراض أن شركة قررت استثمار ما قيمته مليون ريال وبالتالي فإن المبلغ سيدفع كعوائد لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال وغيرها والتساؤل الهام كم من المبلغ سيخصص للنفقات ؟ هذا يعتمد على المعدل الحدي للاستهلاك فلو كان المعدل الحدي للاستهلاك 0.8 فإن أن أنه في الجولة الأولى سينفق 800,00 ريال وهذا المبلغ سيشكل دخل لفئة أخرى والتي بدورها ستنفق منه 640,00 وهكذا ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي :

الجولة	الإنفاق
1	1000000
2	800000
3	640000
4	512000
5	409000
6	327000
7	262000
المجموع	5000000

تطبيق الميل الحدي للاستهلاك على المضاعف :

$$\text{معادلة المضاعف} = \frac{1}{1-MPC}$$

$$\text{معادلة المضاعف} = \frac{1}{MPC}$$

الدور الحكومي في إطار آلية عمل المضاعف

افتراضنا سابق لتسهيل التحليل وجود اقتصاد بسيط أي غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي

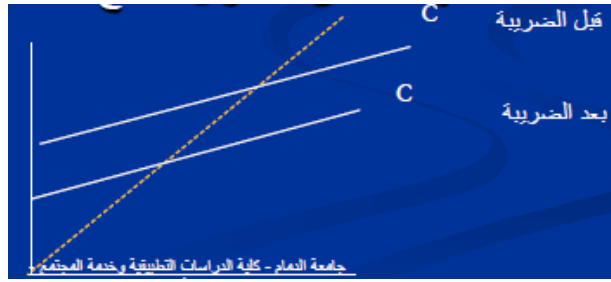
$$[AE = C + I = Y]$$

وبإدخال القطاع الحكومي تصبح المعادلة كالتالي:

$$[AE = C + I + G = Y]$$

أثر الضرائب على مستوى الناتج وبالتالي الدخل التوازني.

زيادة الضرائب تعني بالضرورة تسرب ما من الدخل الممكن التصرف فيه وينعكس مباشرة على مستوى الاستهلاك الخاص، فالضرائب تقلل من قدرة الفرد على الإنفاق وبالتالي انخفاض مستوى الاستهلاك مما يعني الحد من أثر المضاعف وانخفاض مستوى الناتج المحلي.



مثال : على فرض أن الميل الحدي للاستهلاك 80% فزيادة الضرائب بمقدار 500 ريال تعني انخفاض الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار 400 ريال

معادلة الإنفاق الحكومي

$$\text{معادلة المضاعف} = \frac{1}{1-MPC}$$

مثال: افترض أن الإنفاق الحكومي 200 مليون وأن الميل الحدي للاستهلاك هو 75% فما هو الدخل التوازني:

$$\text{معادلة المضاعف} = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{1-0.75} = 4$$

$$\text{الدخل التوازني} = 4 \times 200 = 800$$

لتوضيح آلية عمل المضاعف افترضنا :

وجود اقتصاد بسيط أي غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي.

ونفترض الآن وجود القطاع الخارجي بشقية الصادرات والواردات حسب المعادلة التالية :

$$[AE = C + I + G + (X - M) = Y]$$

$(X - M)$ = صافي الصادرات والذي يقصد به إجمالي صادرات السلع والخدمات لدولة مطروحا منه إجمالي إيراداتها من السلع والذي يطلق عليه أيضا صافي الميزان التجاري

مضاعف التجارة الخارجية:

لفهم آلية عمل مضاعف التجارة الخارجية لابد من بيان ما يلي:

الميل الحدي للاستيراد: التغير في المستوردات الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة يعبر عنه:

$$MPM = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \text{ التغير في المستوردات} \\ \text{التغير في الدخل}$$

قيمة التغير في الواردات نتيجة زيادة الدخل القومي بمقدار ريال واحد .

محددات الطلب الخارجي:

يعتبر الميل الحدي للاستيراد المحدد الأساسي للطلب الخارجي ويعتبر الطلب على الواردات هو أحد أهم مجالات تسريبات الدخل أي أن نسبة من الدخل القومي نحو استيراد السلع والخدمات المختلفة مما يعني أن أي تغير في الدخل سيؤدي إلى تغير حجم الواردات.

مضاعف التجارة الخارجية

$$\text{معادلة المضاعف} = \frac{1}{MPS+MPM}$$

$$\text{معادلة المضاعف} = \frac{1}{(1-MPC)+MPM}$$

مثال: إذا كان الميل الحدي للاستهلاك 15% والميل الحدي للاستيراد 10% فما هو مضاعف الاقتصاد المفتوح:

$$\text{الحل : معادلة المضاعف} = \frac{1}{MPS+MPM} = \frac{1}{10\%+15\%} = \frac{1}{0.25} = 4$$

المحاضرة السادسة

توازن الاقتصاد الكلي [الفصل الخامس]

ليتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي.

يقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاق، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى صافي الصادرات. ويقاس العرض الكلي بالنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين:

يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي (الدخل) ع الطلب الكلي (الإنفاق). وفي النموذج المبسط للاقتصاد

المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي، المكون

من الإنفاق الاستثماري المخطط (I_a) والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C).

ويفترض أن الاستهلاك يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية التالية:

$$C = C_a + bY$$

ويتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون:

$$Y = C + I_a$$

وبإعادة صياغة المعادلة السابقة نجد أن:

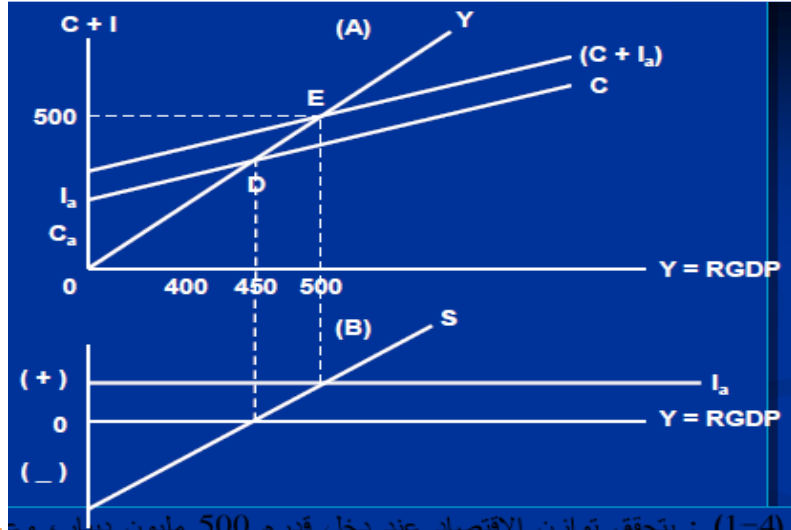
$$Y - C = I_a$$

$$S = I_a$$

أي أن لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة بديلة وهي تعادل الادخار مع الاستثمار. ومع خلال تتبع الأرقام الافتراضية في الجدول (1 - 4) تتضح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي. ومن خلال الجدول يلاحظ أن التغيير غير المخطط يحدث في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد، فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي. وفي الشكل (1 - 4) في الجزء (A) يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي، ويقاس الإنفاق على المحور الرأسلي.

جدول (1 - 4) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

(7) التغير غير المخطط في المخزون	(6) الطلب الكلي	(5) الإنفاق الاستثماري المخطط	(4) الادخار المخطط	(3) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(2) مستوى الاستخدام بالمليون	(1) الدخل
Δ/mv	$C + I_a$	I_a	S	C	L	Y
-60	460	30	-30	430	2	400
-30	480	30	0	450	2.5	450
0	500	30	30	470	3	500
+30	520	30	60	490	3.5	550
+60	540	30	90	510	4	600
+90	560	30	120	530	4.5	650



الشكل (1 - 4) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره 500 مليون دينار، وعندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، ويتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) في الشكل العلوي فتقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساويا للصفر. مضاعف الإنفاق :

في هذا النموذج إذا زاد الاستثمار بقدر معين يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي، وتؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على الدخل، وبذلك تتولد دخولا جديدة، ينتج عنها زيادات متتالية في الاستهلاك، وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة بالدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد ويكون عند الادخار المخطط مساويا للاستثمار المخطط. ولقياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل نشق أولا مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier)، فيكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين، أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النحو التالي:

$$Y = C + I_a$$

حيث أن :

$$C = C_a + bY$$

$$I_a I =$$

من المعادلات السابقة نجد أن : $Y = \frac{1}{1-b} (C_a + I_a)$ ولمعرفة أثر التغير المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta C_a + \Delta I_a)$$

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتا تنقلص الصيغة أعلاه إلى :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta C_a)$$

واستنادا إلى الصيغة أعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

وتتضح طريقة عمل مضاعف الاستثمار المستقل من خلال الجدول (4 - 2).

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

القطاعات الثلاثة هي: القطاع العائلي وقطاع الأعمال الحكومي. ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) من الدخل الشخصي، كما نفترض أن الاستثمار ما زال مستقلا عن الدخل، وأن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل. يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي:

جدول (4 - 2): أثر مضاعف الاستثمار على الدخل.

الزيادة في الدخل (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)	الجدولة
100			100	1
80	20	80	---	2
64	16	64	---	3
51.20	12.80	51.20	---	4
40.96	10.24	40.96	---	5
32.77	8.19	32.77	---	6
26.21	6.55	26.20	---	7
20.97	5.24	20.97	---	8
16.78	4.19	16.78	---	9
وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي :				
500	100	400	100	المجموع

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية :

$$C = C_a + b (Y - T) \quad \text{دالة الاستهلاك}$$

$$T = t Y \quad \text{مقدار الضريبة النسبية}$$

$$G = G_a \quad \text{مقدار الإنفاق الحكومي}$$

$$I = I_a \quad \text{دالة الاستثمار}$$

ويمكن في هذا النموذج صياغة دخل على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt} (C_a + I_a + G_a)$$

ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (M) في الضريبة النسبية على النحو التالي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt} (\Delta C_a - \text{or} - \Delta I_a - \text{or} - \Delta G_a)$$

حيث أن الإنفاقات المستقلة بين القوسين، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضا مستقل عن الدخل في هذا النموذج

ومن ذلك نجد يمكن صياغة مضاعف الإنفاق المستقل (M) كما يلي:

$$\frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{\Delta C_a - \text{or} - \Delta I_a - \text{or} - \Delta G_a} = M$$

لتحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات:

في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات). ويفترض في هذا النموذج أن:

- الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي
- الواردات تعتمد على الدخل المحلي، والعلاقة بينهما موجب.
- وللتبسيط نفترض أن كلا من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل.

- للصادرات والواردات الدالتين التاليتين:

$$X = X_a$$

$$M = ma + m_1Y$$

شرطي توازن الاقتصاد:

الشرط الأول: تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق علة الناتج المحلي الإجمالي ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

الشرط الثاني: تعادل مجموع التهربات مع مجموع الحق أيك:

$$(S + T + M) = (I + G + X)$$

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التهرب والحق لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين. وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1} (C + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

نظرية المعجل للاستثمار:

وفقا لنظرية المعجل التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient). وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{y_t - y_{t-1}}$$

حيث أن (K) مخزون من الاقتصاد من السلع الرأسمالية. والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقاس مقدار الإنفاق الاستثماري (I) وفي هذه السنة. و(Y) الناتج المحلي الإجمالي.

التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل:

ارتكزت نظرية كينز على مبدئين:

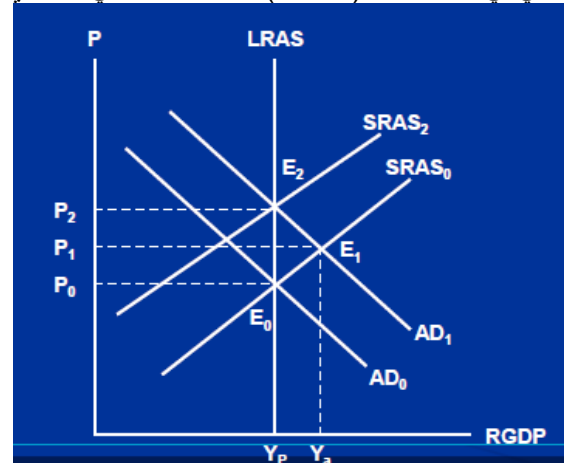
- الأول: أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس النظرية التقليدية.
- الثاني: أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة الموائمة وليست فورية الموائمة.

فالعمال يطالبون برفع أجورهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكنهم لا يقبلون بخفضها عند انخفاض مستوى الأسعار، مما يتسبب في إطالة فترات الكساد الاقتصادي.

الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_P), مما يضع ضغوطا على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم.

وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) والناتج المحلي الممكن (Y_P). ويوضح الشكل (2-4) منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي.



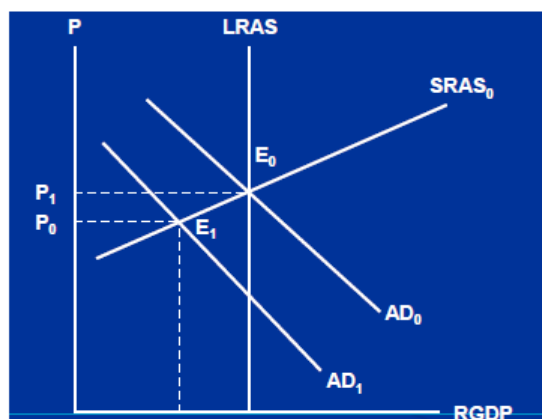
الشكل (2-4) : نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند (E₀) إلى توازن في المدى القريب عند (E₁) حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى (LRAS₀) تدريجياً إلى أعلى حتى يستقر عند (LRAS₂)، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند (E₂) يختلف عن التوازن الأصلي فقط لارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى (P₂)

الفجوة الانكماشية:

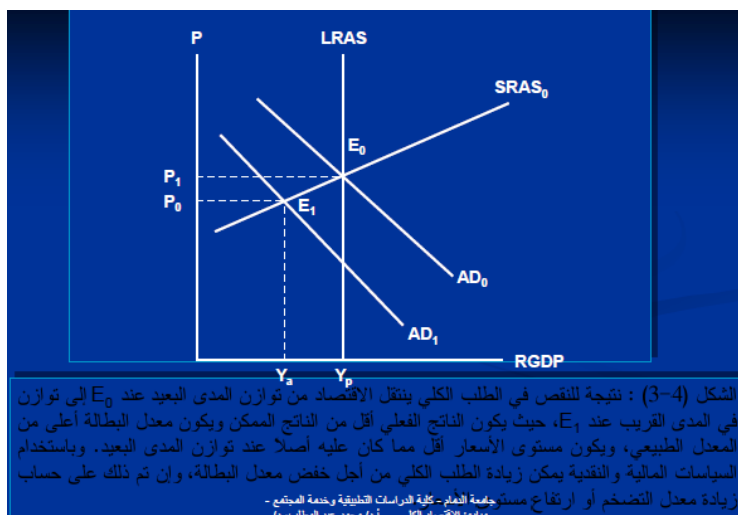
تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap) في المدى القريب أيضا نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار. يوضح ذلك الشكل (3-4).

تضخم الركودي:

نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوبا بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتتفوق معادلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن، كما يتضح من الشكل (4-4).



الشكل (3-4) : نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 ، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلا عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوي الأسعار الكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع - كلية الاقتصاد الكلي - أ.د محمد عبد المطلب، د/



الشكل (3-4) : نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 ، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلا عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوي الأسعار الكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع - كلية الاقتصاد الكلي - أ.د محمد عبد المطلب، د/

المحاضرة السابعة

خاصة بالفصول (2 , 4 , 5)

تمارين عملية

التمرين الأول:

إذا كان الدخل الكلي Y في إقتصاد بلد ما يساوي 50000 ريال، و إذا كان الميل الحدي للاذخار MPC يساوي 0.35

المطلوب: باستعمال المعطيات السابقة أوجد كل من :

- الميل الحدي للاستهلاك MPC

- قيمة ما يدخره أفراد هذا البلد S من مجموع الدخل الكلي Y

- الميل المتوسط للاادخار APS
- الميل المتوسط للاستهلاك APC

حل التمرين الأول

$$MPC=1- MPS-1:$$

$$MPC=1-0.35=0.65$$

$$S=MPS \times Y-2$$

$$S=0.35 \times 50000$$

$$S=17500$$

$$C=MPC \times Y-3$$

$$C=0.65 \times 50000$$

$$C=32500$$

$$-4APS=S/Y$$

$$APS=17500/50000$$

$$APS=0.35$$

$$-5APC=C/Y$$

$$APC=32500/50000$$

$$APC=0.65$$

التمرين الثاني:

يتكون اقتصاد بلد من ثلاث قطاعات هي قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات, بحيث قدم كل قطاع مساهمته في الإنتاج الوطني مقيمة بملايين الريالات وذلك وفقا لمعطيات الجدول التالي:

إنتاج القطاع	القطاع
50000	الصناعة
70000	الزراعة
80000	الخدمات

المطلوب:

باستعمالك لمعطيات الجدول السابق, يطلب منك إيجاد مالي

- قيمة الإنتاج الكلي TP
- نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP
- القيمة المضافة لكل قطاع إذا علمت أن :
- القطاع الأول استهلك 25% من قيمة إنتاج القطاع الثاني
- القطاع الثاني استهلك 15% من قيمة إنتاج القطاع الثالث
- القطاع الثالث استهلك 5% من قيمة إنتاج القطاع الأول
- القيمة المضافة الإجمالية
- الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية

حل التمرين الثاني:

$$1- \text{قيمة الإنتاج الكلي TP}$$

$$TP=50000+70000+80000$$

$$TP=200000$$

$$2- \text{نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP}$$

$$\text{الصناعة} = 50000/200000 = 25\%$$

$$\text{الزراعة} = 70000/200000 = 35\%$$

$$\text{الخدمات} = 80000/200000 = 40\%$$

$$3- \text{القيمة المضافة لكل قطاع}$$

$$\text{القيمة المضافة للصناعة} = 50000 - (25\% \times 70000) = 32500$$

$$\text{القيمة المضافة للزراعة} = 70000 - (15\% \times 80000) = 58000$$

$$\text{القيمة المضافة للخدمات} = 80000 - (5\% \times 50000) = 77500$$

$$4- \text{القيمة المضافة الإجمالية} = 77500 + 58000 + 32500 = 168000$$

$$5- \text{الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية} = 168000$$

التمرين الثالث:

يطلب منك إيجاد ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الإنفاق الكلي.
- نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP وذلك وفقا للمعطيات التالية: (مقيمة بملايين الريالات)

- 1- الاستهلاك الخاص C يساوي 120000
- 2- الاستثمار الخاص I يساوي 950500
- 3- الإنفاق الحكومي G يساوي 585000
- 4- الصادرات X تساوي 132000
- 5- الواردات M تساوي 180000

حل التمرين الثالث:

$$GDP=C+I+G+(X-M)-1$$

$$GDP=120000+950500+585000+(132000-180000)$$

$$\backslash GDP=1607500$$

- نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP

$$\% \text{ لـ C من } Y = 120000/1607500 = 7.4 \%$$

$$\% \text{ لـ I من } Y = 950500/1607500 = 59.2 \%$$

$$\% \text{ لـ G من } Y = 585000/1607500 = 36.3 \%$$

$$\% \text{ لـ X من } Y = 132000/1607500 = 8.2 \%$$

$$= -11.1\% \text{ لـ M من } Y = 180000/1607500$$

التمرين الرابع:

رت لديك المعطيات التالية والمتعلقة باقتصاد بلد ما والمقيمة بملايين الريالات:

- دخول العاملين 23800
- صافي الفائدة 12300
- دخل الإيجارات 8600
- أرباح الشركات 14600
- دخول مالكي الأعمال الغير 7500
- ضرائب غير مباشرة 6400
- إعانات غير مباشرة 7400
- إهلاكات الأصول الثابتة 5200

المطلوب:

- 1- إيجاد الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الدخل .
- 2- إيجاد نسبة مساهمة كل عنصر في الناتج المحلي الإجمالي GDP

حل التمرين الرابع:

العنصر	المبلغ	النسبة المؤوية %
دخول العاملين	23 800	33.5
+ صافي الفائدة	12300	17.5
+ دخل الإيجارات	8600	12.1
+ أرباح الشركات	14600	20.8
+ دخول مالكي الأعمار الصغيرة	7500	10.5
+ ضرائب غير مباشرة	6400	9
- إعانات غير مباشرة	7400	-10.4
+ إهلاكات الأصول الثابتة	5200	7.3
= المجموع	71000	100

الواجبات

الواجب الاول

السؤال الاول : صافى الدخل القومى باستخدام طريقة الدخل، يساوى

- الاجور والمرتببات + الارباح والفوائد+ الايجارات +دخول اصحاب الاعمال الصغيرة (بمعنى عوائد الموارد الاقتصادية و دخول اصحاب الاعمال الصغيرة).
- قيمة مجموع السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية غالبا عام.
- الاجور والمرتببات + الايجارات + الانفاق الاستهلاكى + الانفاق الاستثمارى.
- كل ما سبق.

السؤال الثاني : أى الاشياء التالية تدخل ضمن بنود حساب الناتج القومى (أو الناتج المحلى) بطريقة الانفاق:

- الانفاق الاستهلاكى +الانفاق الاستثمارى I + C
- الانفاق الحكومى G
- صافى التجارة الخارجية (الصادرات - الواردات)
- كل ما ذكر. Net X(Export- Import)

السؤال الثالث : الفرق بين صافى الناتج المحلى وإجمالى الناتج المحلى هو:-

- إهلاك رأس المال.
- الضرائب غير المباشرة وغير المباشرة.
- جزء من التمويل الاجنبى.
- كل ما سبق ذكره.

السؤال الرابع : القيمة المضافة عبارة عن

- قيمة السلع النهائية ناقصاً قيمة المواد الأولية والوسيلة التي استخدمت لانتاج السلع النهائية .
القيمة المضافة = قيمة الانتاج - مستلزمات الانتاج
- قيمة إجمالى الناتج القومى قبل التأثير بارتفاع المستوى العام للأسعار.
- الزيادة فى قيمة الناتج القومى نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار.
- لا شىء مما ذكر.

السؤال الخامس : إذا افترضنا أن الارقام القياسية للأسعار زادت وأن إجمالى الناتج المحلى القومى النقدى (مقيم باسعار السوق) لم يتغير فإننا نستطيع القول بأن

- إجمالى الناتج القومى الحقيقى Real G D P ينخفض.
- إجمالى الناتج القومى الحقيقى Real G D P يزداد.
- إجمالى الناتج القومى الحقيقى Real G D P لا يتغير.
- لا نستطيع الحكم لان المعلومات المتاحة غير كافية للحكم أو غير صحيحة.

الواجب الثاني

السؤال الاول : يعرف الناتج المحلي الاجمالي gdp بأنه :

- (a) مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.
- (b) مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والوسيلة المنتجة محلياً في سنة معينة.
- (c) مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً وخارجياً في سنة معينة.
- (d) لا توجد اجابة صحيحة.

السؤال الثاني : الناتج القومي الاجمالي السعودي في أي سنة هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية

- (a) المنتجة محلياً وخارجياً بواسطة المواطنين السعوديين.
- (b) المنتجة خارجياً بواسطة المواطنين السعوديين.
- (c) المنتجة محلياً بواسطة المواطنين السعوديين وغير المواطنين.
- (d) لا توجد اجابة صحيحة

السؤال الثالث : إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي 950 مليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة يساوي 810 مليون دولار فإن قيمة (140 مليون دولار) لهذه الدولة تمثل:

- (a) صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج والتي تعنى اضافة عوائد عوامل الانتاج الوطنية التي تعمل خارج البلاد وطرح عائد عوامل الانتاج الاجنبية التي تعمل داخل البلاد.
- (b) المدفوعات التحويلية
- (c) حجم الضرائب المباشرة
- (d) لا توجد اجابة صحيحة.

السؤال الرابع : إذا علمت ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يساوي 85 في السنة الحالية لكان ذلك دليلاً على:

- (a) انخفاض الأسعار بنسبة 85% عن مستواها في سنة الأساس.
- (b) ارتفاع الأسعار بنسبة 15% عن مستواها في سنة الأساس.
- (c) انخفاض الأسعار بنسبة 15% عن مستواها في سنة الأساس.
- (d) لا توجد اجابة صحيحة.

السؤال الخامس : إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي

(3000) مليون ريال، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي

- (a) 2100 مليون ريال
- (b) 2700 مليون ريال
- (c) 4000 مليون ريال
- (d) 2250 مليون ريال